

الرسالة الثانية

من

تسديد الاصابة بجامعة ترميز

الى

من زعم نصره الخلفاء الراشدين والصحابه

# صلاة التراويح

« صلوا كما رأيتموني أصلي »

رواه البخاري

بقلم

محمد ناصر الدين الألباني

مكتبة بيروت العربية

المكتبة

دار الشام

17/1/1971

1092A

1.1.1

1.1

1.1.1.1

1.1.1.1.1

M.A. LIBRARY, A.M.U.



AR15978



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله الذي جعل الدليل على محبته اتباع هدي نبيه ،  
فقال عز من قائل ( قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله  
ويعفر لكم ذنوبكم ) ، وصلى الله وسلم على سيدنا وأستوتنا  
محمد القائل فيما صح عنه : « صلوأ كما رأيتموني أصلي » ، وعلى آله  
وضحبه الذين أحبه فاتبعوه ، ونقلوا إلينا حديثه وحفظوه ،  
وعلى من تبعهم على هداهم وسلك سبيلهم الى يوم الدين .

أما بعد فهذه هي الرسالة الثانية من الرسائل الست التي  
يتألف منها كتابنا « تسديد الإصاأة الى من زعم نصرأة الخلفاء  
الراشدين والصحابة » وكان موضوع الرسالة الأولى بيان  
اقتراءات واخطاء أولئك المؤلفين الذين حاولوا الرد علينا في  
رسالتهم « الإصاأة في نصرأة الخلفاء الراشدين والصحابة » فلم  
يصيبوا ولم يفلحوا ! كما بينته في الرسالة المشار إليها التي ما كادت

تطبع وتنتشر حتى تلقاها أفاضل الناس على اختلاف مشاربهم  
بالرضى والقبول ، لما رأوا فيها - على إحرازها - من بحوث  
نافعة مدعمة بالحجج المقنعة ، وإنصاف في الرد ، واعتدال في  
النقد ، وترفع عن مقابلة الاعتداء بالمثل ، أسأل الله تبارك وتعالى  
أن يتقبلها منا ، وأن يدخر لنا أجرها الى يوم المعاد ( يوم لا ينفع  
مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ) .

وها نحن اليوم نقدم الى القراء الكرام الرسالة الثانية ،  
وهي الأولى من الرسائل الخمس التي وعدنا بها في الرسالة الآتفة  
الذكر ، وهذه الرسائل هي :

١ - صلاة التراويح

٢ - صلاة العيد في المصلى

٣ - البدعة

٤ - الصلاة في المساجد المبنية على القبور

٥ - التوسل .

وموضوع رسالتنا اليوم البحث في صلاة التراويح عامة ،  
والتحقيق في عدد ركعاتها بصورة خاصة ، وذلك لأن أولئك  
للمؤلفين زعموا في رسالتهم ( ص ٦ ) « ثبوت العشرين بمواظبة

الخلفاء الراشدين ماعدا الصديق « كما أنهم نسبوا ( ص ١٢ )  
الإحداث الى عمر ، وغالب الظن أنهم يعنون به الاجتماع في  
صلاة التراويح ، فقد نقلوا ( ص ٤٠ ) عن العز بن عبد السلام  
أنه ذكر في امثلة البدع المندوبة « صلاة التراويح » (١) ، وابن

( ١ ) تنبيه : مما يدل على أن هؤلاء المؤلفين غير دقيقين فيما ينقلون !  
أنهم لما استشهدوا بتقسيم العز ابن عبد السلام للبدعة الى خمسة اقسام نقلوا  
الامثلة التي نُسبها لكل قسم منها ما عدا البدعة المكروهة ، فانهم حذفوا  
عمدا من كلام العز ما ضربه من الامثلة لها ، فقد قال العز في « القواعد »  
( ١٩٦/٢ ) : « وللبدع المكروهة امثلة ، منها زخرفة المساجد ، ومنها  
تزويق المصاحف » . ولا يحتاج الأمر الى كثير من التذكار لكي يعرف  
القارئ السبب الذي حمل هؤلاء على حذف هذه الجملة من كلام العز ابن عبد  
السلام ! لا سيما اذا تذكر القارئ ما افتخر به مؤلف « الاصابة » وحامل  
مسئوليتها الكبرى حين طبع على غلافها تحت اسمه : « أمام جامع الروضة  
بدمشق » ! وهذا الجامع قام على الانفاق عليه جماعة من أهل الخير والفضل  
جزاهم الله خيرا ، ولكنه زخرف زخرفة بالغة فلما أنه عبادة وقربة بسبب  
سكونت أمثال هذا المؤلف وكتبتهم العلم - لو كانوا يعلمون ! وصدق عبد  
الله بن مسعود رضي الله عنه إذ قال : « كيف أتم إذا لبستم قميص يهرم  
فهبها الكبير ويربو فيها الصغير [ ويتجدها الناس سنة ] ، اذا ترك منها  
شيء قيل : تركت السنة ، فالوا : وهى ذاك ؟ قال : اذا ذهبت عنهاؤمكم .  
وكنزت قراؤكم ، وقلت قفاؤكم ، وكبرت امرؤكم ، وقلت أمانؤكم ،  
والتمت الدنيا بعمل الآخرة ، وتمقه لفسير الدين » . رواه الدارمي  
( ٦٠/١ ) باسنادين أحدهما صحيح والثاني حسن ، والحاكم ( ٥١٤/٤ ) =

عبد السلام رحمه الله قد يعنى بقوله « صلاة التراويح » - بهذا  
الاطلاق - الاجتماع فيها وصلاتها عشرين ركعة معا<sup>(١)</sup>، ولكن  
المؤلفين ذكروا ( ص ٩ ) عبارة قد يفهم منها أنهم لا يقولون بأن  
الزيادة على الوارد بدعة ، فتعين أن مرادهم بـ ( الإحداث )

---

عبد الله بن عبد البر في « جامع بيان العلم » ( ١٨٨/١ ) ، وهذا الأثر وإن  
كان موقوفاً فهو في حكم المرفوع لأن ما فيه من التحدث عن أهور غيبية لا تقال  
إلا بالوحي فهو من اعلام نبوته ﷺ ، فقد تحققت كل جملة فيه كما هو شاهد  
وخاصة فيما يتعلق بالسنة والبدعة ، فانك ترى أحرس الناس على اتباع  
السنة ومحاربة البدعة ، يرهون من قبل المخالف بالبدعة وترك السنة ! وما  
ذلك إلا لأنهم ينكرون ما أحد الناس من البدع وتساكوا بها وهم يظنونها  
سنناً ، وهذه رسالة « الاصابة » اصدق مثال على ذلك !

أين هؤلاء الذين يزعمون الانتصار للصحابة من قول عمر رضي الله  
عنه -- حين أمر بتجديد المسجد النبوي -- : « أكن الناس من المطر ،  
وأياك أن تخمر وتصفر » ، وقول ابن عباس رضي الله عنه : « لتزخرن بها  
كما زخرفت اليهود والنصارى » رواهما البخاري تعليقاً في صحيحه ( ٢٧/١ ) -  
( ٢٤٨ ) ولا يعلم لهذين الصحابييين الجليلين مخالف من الصحابة في هذه المسألة ،  
فليظهر هؤلاء للناس موافقتهم للصحابة في انكار زخرفة المساجد وبيان أنها  
من البدع المكروهة كما صرح العز بن عبد السلام وغيره من العلماء الاعلام  
ان كانوا صادقين في الانتصار لهم ، وإلا فقد ظفر للناس أنهم لم يؤلفوا  
رسالتهم إلا مسaire لما عليه عامة الناس !

( ١ ) وقد عناه غير واحد من العلماء منهم القسطلاني في شرح البخاري

( ٥/٤ ) .

الذي نسبوه الى أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه إنما هو جمعه الناس على صلاة التراويح! وسواء كان هذا قصدهم به (الإحداث) أو ما هو أعم من ذلك فإننا لما كننا نعتقد أن عمر رضي الله عنه لم يحدث شيئاً في هذه الصلاة ، لا الجماعة ولا العشرين ، وإنما كان فيها خير مثال للمؤمن المتبع لسنة نبيه ﷺ تمام الاتباع ، وكننا نعتقد أيضاً أنه لم يثبت عن أحد من الخلفاء الراشدين عدد العشرين ، كان لابد لنا من بيان هذه الحقيقة للناس ، لكي لا يغتر أحد بما رمى المؤلفون به أمير المؤمنين من (الإحداث) ! وإن رأوه هم حسناً ، لأن الحق المسلم به عند العلماء أن «الاتباع خير من الابتداع» ولو فرض أن في الابتداع ما هو حسن! وقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «القصدي»<sup>(١)</sup> في السنة خير من الاجتهاد في البدعة .

وإن من عجائب أمر هؤلاء المؤلفين وظلمهم وبغيتهم أنهم مع كونهم هم الذين رموا أمير المؤمنين بالاحداث كما فصلنا ،

---

(١) أي التوسط ، قال في «اللسان» : «والقصدي الشيء خلاف الافراط ، وهو ما بين الاسراف والتفتير» . وهذا الأثر صحيح رواه الدارمي (٧٢/١) والبيهقي (١٩/٣) والحاكم (١٠٣/١) وصححه ووافقه الذهبي .



فإنهم اتهمونا نحن بأننا وصفناه بالبدعة ! ولهم في ذلك عبارات متعددة ،  
نقلنا أحداها ورددنا عليها في الرسالة الأولى ( ص ٨ - ٩ ) بما  
يفنى عن إعادة الكلام هنا ، ولم يكتفوا بهذا الاتهام الباطل ،  
بل أضافوا إليه ما يهون أمامه هذا الباطل ! فزعموا كذباً أننا  
لعنّا عمر رضي الله عنه ، وأعاذنا من ذلك وبما هو دونه ، بل  
إنهم زادوا على ذلك فاتهمونا بلعن السلف جميعاً فقالوا ( ص ١٠ ) :  
« يامضل السلف » وقالوا ( ص ٨ ) : « ولعنوا أول هذه  
الأمّة وآخرها » ! فإنّا لله وإنا إليه راجعون ، وحسبنا الله ونعم  
الوكيل ، فما رأيت والله أجراً من هؤلاء على اتهم الأبرياء ،  
أصاحبهم الله وهداهم سواء الصراط .

وما أشبه حالنا معهم بما قاله الشاعر :

غيري جنّ وأنا المعذب فيكم فكأنني سبابة المتّهم  
وأحسن منه قول الآخر :

فكلفتني ذنب امرئ وتركته

كذي العُر<sup>(١)</sup> يكوي غيره وهو راتع !

هذا ، وتتألف رسالتنا هذه من ثمانية فصول :

---

(١) أي الجمل المصاب بداء الجرب .

- ١ - تمهيد في استحباب الجماعة في التراويح
- ٢ - لم يصل ﷺ التراويح أكثر من إحدى عشرة ركعة
- ٣ - اقتصاره ﷺ على الإحدى عشرة ركعة دليل على عدم جواز الزيادة عليها
- ٤ - أحياء عمر السنة الجماعة في التراويح وأمره بإحدى عشرة ركعة

- ٥ - لم يثبت أن أحداً من الصحابة صلاها عشرين
  - ٦ - وجوب التزام الإحدى عشرة ركعة والدليل على ذلك
  - ٧ - الكيفيات التي صلى ﷺ بها صلاة الوتر
  - ٨ - الترغيب في إحسان الصلاة والترهيب من إساءتها .
- وفي تضايف ذلك فصول أخرى فرعية ، وفوائد فقهية وحديثية ، وغير ذلك مما ستمر بالتقارىء الكريم ، أسأل الله الله تعالى أن يوفقني للحق فيما كتبته فيها وفي غيرها ، وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ، وينفع بها إخواني المؤمنين ، إنه هو البر الرحيم .

دمشق - السبت / ٧٧/٩/٤ هـ ابو عبد الرحمن  
محمد ناصر الدين الألباني

في الصلاة ، ثم دخل منزله ، فلما دخل منزله صلى صلاة لم يصلها  
عندنا فلما أصبحنا ، قلنا : يا رسول الله أو فطنت لنا البارحة ؟  
فقال : نعم ، وذلك الذي حملني على ما صنعت .  
رواه أحمد ( ٢٩١ ، ٢١٢ ، ١٩٩ / ٣ ) وابن نصر ( ٨٩ )  
بسندين صحيحين والطبراني في الأوسط بنحوه كما في « الجمع »  
( ١٧٣ / ٣ ) ، وأظنه في صحيح مسلم فينظر .

الثالث : عن عائشة قالت : « [ كان الناس يصلون في مسجد  
رسول الله ﷺ رمضان بالليل أوزاعاً ،<sup>(١)</sup> يكون مع الرجل  
شيء من القرآن فيكون معه النفر الخمسة والستة أو أقل من  
ذلك أو أكثر ، فيصلون بصلاته ، فأمرني رسول الله ﷺ ليلة  
من ذلك أن أنصب<sup>(٢)</sup> له حصيراً على باب حجرتي ففعلت فخرج  
إليه رسول الله ﷺ بعد أن صلى العشاء الآخرة ، قالت : فاجتمع  
إليه من في المسجد فصلى بهم رسول الله ﷺ ليلاً طويلاً ، ثم  
انصرف رسول الله ﷺ فدخل ، وترك الحصير على حاله ، فلما  
أصبح الناس تحدثوا بصلاة رسول الله ﷺ بمن كان معه في  
المسجد تلك الليلة [ فاجتمع أكثر ] منهم وأمسى المسجد

(١) أي متفرقين .

(٢) أي اضع في « اللسان » : « والنصب وضع الشيء ورفعته » .

راجباً<sup>(١)</sup> بالناس ، [ فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثانية  
فصلوا بصلاته فاصبح الناس يذكرون ذلك فكثر أهل المسجد  
[ حتى اغتص بأهله ] من الليلة الثالثة ، فخرج فصلوا بصلاته ، فلما  
كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله [ ، فصلى بهم رسول  
الله ﷺ العشاء الآخرة ، ثم دخل بيته ، وثبت الناس ، قالت :  
فقال لي رسول الله ﷺ ما شأن الناس يا عائشة ؟ قالت : فقلت  
له : يا رسول الله سمع الناس بصلاتك البارحة بمن كان في المسجد  
فحشدوا لذلك لتصلي بهم ، قالت : فقال : إطوينا حصيرك  
يا عائشة ، قالت : ففعلت ، وبات رسول الله ﷺ غير غافل  
وثبت الناس مكانهم [ فطفق رجال منهم يقولون : الصلاة ]  
حتى خرج رسول الله ﷺ الى الصبح [ فلما قضى الفجر ، أقبل  
على الناس ، ثم تشهد<sup>(٢)</sup> فقال أما بعد ] أيها الناس ، أما والله

---

ولعل الأول هو المناسب هنا والمراد أنه ﷺ أمرها أن تضع حصيرا أمام  
باب الحجرة يصلي عليها ويعتمل : أن المراد الثاني وهو رفع الحصير أمام  
الباب ، ويؤيده حديث زيد بن ثابت « أتخذ النبي ﷺ حجرة في المسجد  
من حصير فصلى رسول الله ﷺ فيها ليالي حتى اجتمع إليه ناس الحديث  
رواه مسلم ( ١٨٨/٢ ) وغيره .

( ١ ) أراد أن له رجة من كثرة الناس . نهاية .

( ٢ ) تعني أنه نطق بالشهادة ، ويحتمل عندي أنها أرادت خطبة =

ما بيتَ والحمد لله ليلتي هذه غافلاً ، وما خفي علي مكانكم ،  
ولكنني تخوفت أن يفترض عليكم ( وفي رواية : ولكن خشيت  
أن تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها ) ، فاكفوا من  
الاعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تغلوا . ( زاد في رواية  
أخرى : قال الزهري : فتوفي رسول الله ﷺ والناس على  
ذلك ، ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدر من  
خلافة عمر ) . (١١)

قلت : وهذه الأحاديث ظاهرة الدلالة على مشروعية  
صلاة التراويح جماعة ، لاستمراره ﷺ عليها في تلك الليالي ،  
ولا ينافيه تركه ﷺ لها في الليلة الرابعة في هذا الحديث لأنه ﷺ

---

== الحاجة التي يذكر فيها الشهادة ، وقد ذكرنا نصها في خطبة الرسالة الأولى .

(١) رواه البخاري (٨/٣-٤١٠/٢٠٣، ٢٠٥) ومسلم (١٧٧/٢-  
١٧٨، ١٨٨-١٨٩) وأبو داود (٢١٧/١) والنسائي (٢٣٨/١)  
والفر ياني في «الصيام» (٢/٧٣، ١/٧٤-١/٧٥) وابن نصر وأحمد (٦١/٦،  
١٦٩، ١٧٧، ١٨٢، ٢٣٢، ٢٦٧) والسياق لها ، وقوله : « والأمر على  
ذلك » ، قال الخافظ : « أي على ترك الجماعة في التراويح » ، قلت والأولى  
أن يقال : « أي على الصلاة أوزاعا » ، كما يدل عليه أول الحديث أي  
أنهم استمروا بصاوتها بأئمة متعددين ، وسيأتي ما يؤيده في حديث أحياء عمر  
لهذه السنة .

علله بقوله: « خشيت أن تفرض عليكم » ، ولا شك أن هذه الحشية قد زالت بوفاة ﷺ بعد أن أكمل الله الشريعة ، وبذلك يزول المعلول وهو ترك الجماعة ويعود الحكم السابق وهو مشروعية الجماعة ، ولهذا أحيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما سبق ويأتي وعليه جمهور العلماء .

الرابع: عن حذيفة بن اليمان قال :

« قام رسول الله ﷺ ذات ليلة في رمضان في حجرة من جريد النخل ثم صب عليه دلواً من ماء ، ثم قال : [ الله أكبر ] الله أكبر ، [ ثلاثاً ] ، ذا الملكوت ، والجلوت ، والكبرياء ، والعظمة ، [ ثم قرأ البقرة ، قال : ثم ركع ، فكان ركوعه مثل قيامه ، فجعل يقول في ركوعه : سبحان ربي العظيم سبحان ربي العظيم ، [ مثلما كان قائماً ] ، ثم رفع رأسه من الركوع فقام مثل ركوعه فقال : لربي الحمد ، ثم سجد ، وكانت في سجوده مثل قيامه <sup>(١)</sup> ، وكان يقول في سجوده سبحان ربي الأعلى ، ثم رفع رأسه من السجود [ ثم جلس ] ، وكان يقول بين السجدين : رب اغفر لي [ رب اغفر لي ] وجلس بقدر

---

(١) يعني القيام بعد الركوع .

سجوده [ ثم سجد فقال : سبحان ربي الاعلى مثلما كان قائماً ] ،  
 فصلى أربع ركعات يقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء  
 والمائدة والانعام حتى جاء بلال فأذنه بالصلاة . ( ١١ )  
 سج - وأما بيانه ﷺ لفضائلها فهو ما رواه أبو ذر رضي الله  
 عنه قال :

« صمنا ، فلم يصل ﷺ بنا ، حتى بقي سبع من الشهر ، فقام بنا  
 حتى ذهب ثلث الليل ، ثم لم يقم بنا في السادسة وقام بنا في

( ١ ) يعني صلاة الفجر ، والحديث رواه ابن أبي شيبة ( ٢/٩٠/٢ )  
 وابن نصر ( ص ٨٩ - ٩٠ ) والنسائي ( ٢٤٦/١ ) وأحمد ( ٤٠٠/٥ )  
 من طريق طلحة بن يزيد الانصاري عن حذيفة . يزيد بعضهم على بعض ،  
 وروى عنه الترمذي ( ٣٠٣/١ ) وابن ماجه ( ٢٩٠/١ ) والحاكم  
 ( ٢٧١/١ ) القول بين السجدة وصحة ووافقه الذهبي . ورجاله ثقات ،  
 لكن أعلاه النسائي بقوله : « مرسل وطلحة بن يزيد لا أعلاه سمع من حذيفة  
 شيئاً » . فأت : قد وصله عمرو بن مرة عن أبي حمزة - وهو طلحة بن يزيد -  
 عن رجل من عس ، شعبة يرى أنه صلى بن زفر عن حذيفة . أخرجه أبو  
 داود ( ١٣٩/١ - ١٤٠ ) والنسائي ( ١٧٢/١ ) والطحاوي في « المشكل »  
 ( ٣٠٨/١ ) والطحاوي ( ١١٥/١ ) وعنه البيهقي ( ١٢١/٣ - ١٢٢ )  
 وأحمد ( ٣٩٨/٥ ) والبخاري في « حديث علي بن الجعد » ( ٢/٤/١ ) عن  
 شعبة عن عمرو بن وهب ، وسنده صحيح . ورواه مسلم ( ١٨٦/٢ ) من طريق  
 المستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر به نحوه مع زيادة ونقص ومعارضة  
 في بعضه .

الخامسة حتى ذهب شطر الليل ، فقلنا : يا رسول الله لو نفقنا بقية ليلتنا هذه ، فقال : إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ، ثم لم يصل بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثالثة ، ودعى أهله ونساءه فقام بنا حتى تخوفنا الفلاح ، قلت : وما الفلاح ؟ قال السحور .

رواه ابن أبي شيبة ( ٢/٩٠ ) وأبو داود ( ٢١٧/١ ) والترمذي ( ٧٢٢-٧٣ ) وصححه والنسائي ( ٢٣٨/١ ) وابن ماجه ( ٣٩٧/١ ) والطحاوي في « شرح معاني الآثار » ( ٢٠٦/١ ) وابن نصر ( ص ٨٩ ) والفريري ( ١/٧١ - ٢/٧٢ ) والبيهقي ( ٤٩٤/٢ ) وسندهم صحيح .

والشاهد من الحديث قوله « من قام مع الإمام ... » فإنه ظاهر الدلالة على فضيلة صلاة قيام رمضان مع الإمام ، يؤيد هذا ما ذكره أبو داود في « المسائل » ( ص ٦٢ ) قال :

« سمعت أحمد قيل له : يعجبك أن يصلي الرجل مع الناس في رمضان أو وحده ؟ قال يصلي مع الناس ، وسمعت به أيضاً يقول : يعجبني أن يصلي مع الإمام ويوتر معه ، قال النبي ﷺ : وإن الرجل إذا قام مع الإمام حتى ينصرف كتب الله له بقية



ليته « ومثله ذكر ابن نصر ( ص ٩١ ) عن أحمد ، ثم قال أبو داود : « قيل لأحمد وأنا اسمع : يؤخر القيام يعني التراويح الى آخر الليل ؟ قال : لا سنة المسلمين أحب إلي » .<sup>(١)</sup>

## ٢ - لم يصل ﷺ التراويح أكثر من ( ١١ ) ركعة

وبعد أن أثبتنا مشروعية الجماعة في صلاة التراويح بإقراره ﷺ وفعله وحضه ، فلنبين كم كانت عدد ركعاته ﷺ في تلك الليالي التي أحيهاها مع الناس ، فاعلم أن لدينا في هذه المسألة حديثين :

الأول : عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان ؟ فقالت : ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة

---

( ١ ) يعني الاجتماع في صلاة التراويح مع التكبير بها افضل عنده من الانفراد بها . مع التأخير الى آخر الليل ، وان كان للتأخير فضيلة خاصة فالجماعة افضل لأقامة النبي صلى الله عليه وسلم لها في تلك الليالي التي أحيهاها مع الناس في المسجد كما سبق في حديث عائشة وغيره . ولذلك جرى عليه المسلمون من عهد عمر الى الآن .

## ركعة (١) يصلي

(١) وفي رواية لابن أبي شيبة (١/١٦٦/٢) ومسلم وغيرهما : كانت صلاته في شهر رمضان وغيره ثلاث عشر ركعة بالليل ، منها ركعتا الفجر ، لكن جاء في رواية أخرى عند مالك ( ١/٤٢ ) وعنه البخاري « ٣/٣ » وغيره عنها قالت : كان يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ، ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين . قال الحافظ « فظاهره يخالف ما تقدم فيحتمل ان تكون اضافت الى صلاة الليل سنة العشاء لكونه كان يصليها في بيته ، أو ما كان يفتتح به صلاة الليل ، فقد ثبت عند مسلم عنها انه كان يفتتحها بركعتين خفيفتين ، وهذا أرجح في نظري لأن رواية أبي سلمة التي دلت على الحصر في إحدى عشرة جاء في صفتها : « يصلي أربعا ثم أربعا ثم ثلاثا » ، فدل على أنها لم تتعرض للركعتين الخفيفتين ، وتعرضت لها في رواية مالك ، والزيادة من الحافظ مقبولة ، ويؤيده ما وقع عند أحمد وأبي داود من رواية عبد الله بن أبي قيس عن عائشة بلفظ : كان بوتر بأربع وثلاث ... وعشر وثلاث ، ولم يكن بوتر بأكثر من ثلاث عشرة ولا انقص من سبع ، وهذا أصح ما وقفت عليه من ذلك وبه يجمع بين ما اختلف على عائشة من ذلك » .

قلت : وحدث ابن أبي فيس هذا سيأتي ان شاء الله تعالى في « جواز القيام باقل من ١١ ركعة » .

ويؤيد الجمع الذي رجحه الحافظ ان رواية مالك جاءت مفصلة بهذا كركعتين الخفيفتين من حديث زيد بن خالد الجهني أنه قال : لأرمقن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الميالة ، فصلى ركعتين خفيفتين ، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم صلى ركعتين وهما دون =

أربعاً<sup>(١)</sup> فلا تسلم عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعاً ، فلا تسلم عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي ثلاثاً .

رواه البخاري ( ٢٥٠/٤ ، ٢٥٠/٣ ) ومسلم ( ١٦٦/٢ ) وأبو

==  
اللاتين قباها ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قباها ثم أوتر فذلك ثلاث عشرة ركعة .

رواه مالك ( ١٤٣/١ - ١٤٤ ) وعنه مسلم ( ١٨٣/٢ ) وأبو عوانة ( ٣١٩/٢ ) وأبو داود ( ٢١٥/١ ) وابن نصر ( ص ٨٨ ) .  
قلت : ويحتمل عندي أن تكون هاتان الركعتان الخفيفتان ركعتي سنة العشاء ، بل هو الظاهر فإني لم أجِد رواية تذكرهما مع هذه الركعات الثلاث عشرة بل وجدت ما يؤيد ما استظهرته وهو حديث جابر بن عبد الله قال : أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديبية حتى إذا كنا بالسقياء ( قرية بين مكة والمدينة ) قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وجابرائيل جنبه ، فصلى العتمة ، ثم صلى ثلاث عشرة سجدة . رواه ابن نهر ( ص ٨٨ ) فهذا الحديث كالنص في أن سنة العشاء داخل في الثلاث عشرة ركعة ورحاله ثقات غير شر حبيب بن سعد ففيه ضعف .

( ١ ) يعني بتسليم واحدة . قال النووي في شرح مسلم « وهذا لبيان الجواز ، وإلا فالأفضل التسليم من كل ركعتين ، وهو المشهور من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمره بصلاة الليل مثنى مثنى »

قلت : وصدق رحمه الله ، فقول الشافعية « يجب أن يسلم من كل ركعتين ، فإذا صلاها بسلام واحد لم تصح » كما في « الفقه على المذهب الأربعة » ( ٢٩٨/١ ) وشرح القسطلاني على البخاري ( ٤/٥ ) وغيرها خلاف هذا الحديث الصحيح ، ومناف لقول النووي بالجواز وهو من كبار العلماء المحققين في المذهب الشافعي ، فلا عذر لأحد يفتي بخلافه !

عوانة (٣٢٧/٢) وأبو داود (٢١٠/١) والترمذي (٣٠٢/٢) —  
 ٣٠٣ طبع أحمد شاكر ( والنسائي (٢٤٨/١) ومالك (١٣٤/١)  
 وعنه البيهقي (٤٩٥/٢ - ٤٩٦) وأحمد (١٠٤، ٧٣، ٣٦/٦)  
 الثاني : عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : صلى بنا  
 رسول الله ﷺ في شهر رمضان ثمان ركعات ، وأوتر ، فلما  
 كانت القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج ، فلم نزل فيه  
 حتى أصبحنا ، ثم دخلنا ، فقلنا يا رسول الله اجتمعنا البارحة في  
 المسجد ورجونا أن تصلي بنا ، فقال : إني خشيت أن يكتب  
 عليكم .

رواه ابن نصر ( ص ٩٠ ) والطبراني في « المعجم الصغير »  
 ( ص ١٠٨ ) وسنده حسن بما قبله ، وأشار الخافظ في  
 « الفتح » ( ١٠/٣ ) وفي « التخليص » ( ص ١١٩ ) الى تقويته  
 وعزاه لابن خزيمة وابن حبان في « صحيحهما » .

**صرفت العشرين ضعيفا جداً لا يجوز العمل به**

ثم قال في « الفتح » ( ٢٠٥/٤ - ٢٠٦ ) تحت شرح الحديث  
 الاول :

« وأما ما رواه ابن أبي شبة من حديث عباس : كان  
 رسول الله ﷺ يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر ، فاسناده

ضعيف ، وقد عارضه حديث عائشة هذا الذي في الصحيحين مع  
كونها أعلم بحال النبي ﷺ ليلاً من غيرها .  
وسبقه الى هذا المعنى الحافظ الزيلعي في « نصب الراية »  
( ١٥٣/٢ ) .

قلت : وحديث ابن عباس هذا ضعيف جداً كما قال  
السيوطي في « في الحاوي للفتاوي » ( ٧٣/٢ ) وعلته أن فيه  
ابا شيبه ابراهيم بن عثمان ، قال الحافظ في « التقریب » :  
« متروك الحديث » ، وقد تتبعته مصادره فلم أجده إلا من  
طريقه ، فأخرجه ابن أبي شيبه في « المصنف » ( ٢/٩٠/٢ )  
وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » ( ١/٤٣ - ٢ ) والطبراني  
في « المعجم الكبير » ( ٢/١٤٨/٣ ) وفي « الاوسط » كما في  
« المنتقى منه » للذهبي ( ٢/٣ ) و « الجمع بينه وبين الصغير »  
لغيره ( ١/١١٩ ) وابن عدي في « الكامل » ( ٢/١ ) والخطيب  
في « الموضح » ( ٢١٩/١ ) والبيهقي في سننه ( ٤٩٦/٢ ) كلهم  
من طريق ابراهيم هذا عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس  
مرفوعاً . وقال الطبراني : « لا يروي عن ابن عباس إلا بهذا  
الاسناد » وقال البيهقي : « تفرد به أبو شيبه وهو ضعيف » .  
وكذلك قال الهيثمي في « المجموع » ( ١٧٢/٣ ) أنه ضعيف ،

والحقيقة أنه ضعيف جداً كما يشير إليه قول الحافظ المتقدم  
« متروك الحديث » ، وهذا هو الصواب فيه ، فقد قال ابن  
معين : « ليس بثقة » ، وقال الجوزجاني : « ساقط » وكذبه  
شعبة في قصة ، وقال البخاري فيه : « سكتوا عنه » ، وقد  
ذكر الحافظ ابن كثير في « اختصار علوم الحديث » (ص ١١٨)  
أن من يقول البخاري فيه « سكتوا عنه » يكون في أدنى المنازل  
وأردئها عنده . ولذلك فلإني أرى أن حديثه هذا في حكم  
الموضوع لمعارضته لحديث عائشة وجابر كما سبق عن الحافظين  
الزيلعي والعسقلاني ، وأورده الحافظ الذهبي من مناكيره .  
وقال الفقيه ابن حجر الهيثمي في « الفتاوى الكبرى » (١/١٩٥)  
بعد أن ذكر الحديث :

« فهو شديد الضعف ، استند كلام الأئمة في أحد رواته  
تجريحاً وذمّاً ، ومنه (يعني من التجريح والذم) انه يروي الموضوعات  
كحديث « ما هلكت أمة الا في آذار » و « لا تقوم الساعة  
الا في آذار » وأن حديثه هذا الذي في التراويح من جملة  
مناكيره ، وقد صرح السبكي بأن شرط العمل بالحديث الضعيف  
ان لا يشتد ضعفه . قال الذهبي : ومن يكذبه مثل شعبة فلا

يلتفت الى حديثه .

قلت : وفيما نقله عن السبكي إشارة لطيفة من الهيتمي الى أنه لا يرى العمل بالعشرين فتأمل .  
ثم قال السيوطي بعد أن ذكر حديث جابر من رواية ابن حبان :

« فالحاصل أن العشرين ركعة لم تثبت من فعله عليه السلام ، وما في صحيح ابن حبان غاية فيما ذهبنا اليه من تمسكنا بما في البخاري عن عائشة إذ أنه كان لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ، فإنه موافق له من حيث أنه صلى التراويح ثانياً ، ثم أوتر بثلاث ، فتلك إحدى عشرة . وما يدل لذلك ايضاً أنه عليه السلام كان إذا عمل عملاً واطب عليه ، كما واطب على الركعتين اللتين قضاهما بعد العصر مع كونه الصلاة في ذلك الوقت منهياً عنها ، ولو فعل العشرين ولو مرة لم يتركها أبداً ، ولو وقع ذلك لم يخف على عائشة حيث قالت ما تقدم » .

قلت : وفي كلامه إشارة قوية الى اختياره الاحدى عشرة ركعة ورفضه العشرين الواردة في حديث ابن عباس لضعفه الشديد ، فتدبر .

### ٣ - انحصاره ﷺ على احدى عشرة ركعة

#### دليل على عدم جواز الزيادة عليها

تبين لنا مما سبق أن عدد ركعات قيام الليل إنما هو احدى عشرة ركعة بالنص الصحيح من فعل رسول الله ﷺ ، وإذا تأملنا فيه يظهر لنا بوضوح أنه ﷺ استمر على هذا العدد طيلة حياته لا يزيد عليه ، سواء ذلك في رمضان أو في غيره ، فإذا استحضرنّا في أذهاننا أن السنن الرواتب وغيرها كصلاة الاستسقاء والكسوف التزم النبي ﷺ أيضاً فيها جميعاً عدداً معيناً من الركعات وكان هذا الالتزام دليلاً مساهماً عند العلماء على أنه لا يجوز الزيادة عليها <sup>(١)</sup> ، فكذلك صلاة الترويح

---

(١) ولهذا لما عقد البخاري في صحيحه ( ٥/٣ : ) « باب الركعتين قبل الظهر » وساق فيه حديث ابن عمر في صلاته صلى الله عليه وسلم قبل الظهر ركعتين أتبعه حديث عائشة رضي الله عنها : « كان لا يدع أربعاً قبل الظهر » ابيان أن الركعتين قبل الظهر ليستا حتماً بحيث يمنع الزيادة عليهما كما قال الحافظ في « المتح » وفي صحيح الحافظ هذا اشارة الى انه لا يجوز الزيادة على ما عدده صلى الله عليه وسلم به من الركعات ، وصلاة الترويح من هذا القبيل ، فثبت المراد . وسيأتي الجمع بين حديث ابن عمر وعائشة ( ص ٣٢ ) .



لا يجوز الزيادة فيها على العدد المسنون لاشتراكها مع الصلوات المذكورات في التزامه عليه السلام عدداً معيناً فيها لا يزيد عليه ، فمن ادعى الفرق فعلية الدليل ، ودون ذلك خرط القتاد !

وليست صلاة التراويح من النوافل المطلقة حتى يكون المصلي الخيار في أن يصاها بأي عدد شاء <sup>(١)</sup> ، بل هي سنة مؤكدة تشبه الفرائض من حيث أنها تشرع مع الجماعة كما قالت الشافعية فهي من هذه الحثية أولى بأن لا يزداد عليها من السنن الرواتب ، ولهذا منعوا من جمع أربع ركعات من التراويح في تسليمة واحدة ظناً منهم أنها لم ترد <sup>(٢)</sup> واحتجوا « بأن التراويح اشبهت الفرض بطلب الجماعة فلا تغير عما ورد فيها » <sup>(٣)</sup>.

فتأمل كيف منعوا من وصل ركعتين بركعتين كل منهما

---

(١) قال الفقيه أحمد بن حنبل في «الفتاوى الكبرى» (١/١٩٣) :  
« والفرق بين النفل المطلق وبين غيره أن الشارع لم يجعل له عدداً ، وفوضه إلى خيرة المتعبد » .

أقول : فأذا علمت مما سبق أن الشارع الحكيم جعل للتراويح إحدى عشرة ركعة لم يجاوزها البتة ، يتبين لك أنه لا خيرة للمتعبد في الزيادة عليه !

(٢) مع أنه ورد وصرح بجوازه النووي كما سبق بيانه ( ص ٢٠ ) .

(٣) ذكره القسطلاني في « شرح البخاري » ( ٤/٣ ) والهيتمي في « الفتاوى » ( ١٩٣/١ ) نقلاً عن النووي .

وارد لأن في الوصل - عندهم - تغييراً لما ورد فيها من الفصل ،  
أفلا يحق لنا حينئذ أن نمنع بهذه الحجة ذاتها من زيادة عشر  
ركعات لا أصل لها في السنة الصحيحة البتة ؟ اللهم بلى ، بل  
هذا بالمنع أولى وأحرى ، فهل من مدكر ؟  
على أنه لو اعتبرنا صلاة التراويح نفلاً مطلقاً لم يجده  
الشارع بعدد معين لم يجوز لنا أن نلتزم نحن فيها عدداً لا نحاوله  
لما ثبت في الأصول أنه لا يسوغ التزام صفة لم ترد عنه ﷺ في  
عبادة من العبادات ، قال الشيخ ملا احمد رومي الحنفي صاحب  
مجالس الأبرار مالمخصه :

« لأن عدم وقوع الفعل في الصدر الأول إما لعدم الحاجة  
إليه أو لوجود مانع ، أو لعدم تنبه أو لتكاسل أو لكراهة أو لعدم  
مشروعيته ، والأولات منتفیان في العبادات البدنية المحضة ،  
لأن الحاجة في التقرب الى الله تعالى لا تنقطع وبعد ظهور  
الاسلام لم يكن منها مانع ، ولا يظن بالنبي ﷺ عدم التنبه ،  
والتكاسل ، فذاك أسوأ الظن المؤدي الى الكفر فلم يبق الا  
كونها سبباً غير مشروعة ، وكذلك يقال لمن أتى في العبادات  
البدنية المحضة بصفة لم تكن في زمن الصحابة ، إذ لو كان وصف  
العبادة في الفعل المبتدع يقتضي كونها بدعة حسنة لما وجد في

العبادات بدعة مكروهة ، ولما جعل الفقهاء صلاة الرغائب والجماعة فيها وأنواع النعمات في الخطب وفي الأذان وقراءة القرآن في الركوع والجهر بالذكر أمام الجنازة ونحو ذلك من البدع المنكرة ، فمن قال بحسنها قيل له : ما ثبت حسنه بالأدلة الشرعية فهو اما غير بدعة فيبقى عموم العام في حديث « كل بدعة ضلالة » وحديث « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد » على حاله ويكون مخصوصاً من هذا العام ، والعام المخصوص حجة فيما عدا ماخص منه ، فمن ادعى المخصوص فيما أحدث أيضاً احتاج الى دليل يصلح للتخصيص من كتاب أو سنة أو إجماع مختص بأهل الاجتهاد ، ولا نظر للعوام ، ولعادة أكثر البلاد فيه ، فمن أحدث شيئاً يتقرب به الى الله تعالى من قول أو فعل فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله ، فعلم أن كل بدعة في العبادات البدنية المحضة لا تكون الا سيئة » (١) .

---

(١) الابداع في مسار الإبتداع ، الشينج علي محفوظ (ص ٢١-٢٢) . وهذا كتاب قيم جداً ينبغي على كل من يجب أن يعلم حقيقة البدعة في الدين قراءته . ولذلك قرر الأزهري الشريف تدريسه في السنة الأولى والثانية لقسم الوعظ والخطابة بالآزهر .

### شبهات وجوابها

إذا عرفنا إفادة هذا النص أنه لا يجوز الزيادة عليه ، فإن من تمام الفائدة أن نسوق بعض الشبهات التي قد يوردها البعض حول هذه المسألة مع الجواب عليها ، حتى يكون القارىء على بينة من أمره فأقول :

الشبهة الأولى : ( إختلاف العلماء دليل على عدم ثبوت النص المعين للعدد )

من العلوم أن العلماء اختلفوا في عدد ركعات التراويح على أقوال كثيرة كما سيأتي بيانها ، فقد يقول قائل : إن هذا الأختلاف يدل على عدم وجود نص في العدد ، إذ لو ثبت لم يقع الأختلاف فيه ، وقد عبر عن هذه الشبهة السيوطي فقال في « الحاوي » ( ٧٤ / ١ ) :

« أن العلماء اختلفوا في عددها ، ولو ثبت ذلك من فعل النبي ﷺ لم يختلف فيه كعدد الوتر والرواتب » ! (١)

---

( ١ ) أقول : وهذا القول وإن كان السيوطي أورده وجها من الوجوه التي رد بها حديث ابن عباس في أن التراويح عشرين ركعة ، وهو ضعيف كما سبق بيانه ( ص ٢١ - ٢٤ ) ، فإنه في الحقيقة يستلزم رد هذا النص الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي صححه السيوطي وغيره ، وإن ذلك أوردت قوله هذا وأجبت عنه لكي لا يقترب به من لا علم عنده !

الجواب : نحن نسلم بأن من الاختلافات ما يكون سببه عدم وجود النص ، ولكن من العجيب أن يقر السيوطي هذا القول ، فإنه يفهم منه أن الاختلاف ليس له إلا سبب واحد . وهو عدم ثبوت النص ، مع أنه من المعلوم ان هناك اختلافات كثيرة لم يكن سببها عدم وجود النص ، بل كان عدم وصوله إلى الإمام الذي قال بخلافه ، أو أنه بلغه ولكن من طريق لا تقوم الحجة به ، أو بلغه صحيحاً ، ولكن فهمه على وجه غير الوجه الذي فهمه الإمام الآخر ، وغير ذلك من أسباب الاختلاف التي ذكرها العلماء (١) ، فالاختلاف ليس له سبب واحد . بل له - كما ترى - أسباب كثيرة ، ألا ترى أن هناك مسائل كثيرة اختلفوا فيها مع أن فيها نصاً ثابتة عنه ﷺ كما هو معلوم عند العلماء بالفقه والأخبار ، ولنضرب على ذلك مثلاً واخيراً إلا وهو ( رفع اليدين في الصلاة عند الركوع

---

(١) راجع أن شئت « حجة الله البالغة » الجزء الأول ، لولي الله الدهلوي وله رسالة خاصة في أسباب الاختلاف لا يخفى في الآن اسمها وهي مفيدة جداً ، وعندني في ذلك رسالة أخرى للأمام الحميدي مؤلف الجمع بين الصحيحين أسأل الله تعالى أن ييسر لي تحقيقها ونشرها على الناس لأول مرة .

والرفع منه ) ، فقد اتفق العلماء كلهم من مختلف المذاهب على مشروعته ما عدا الحنفية ، مع أنه ورد فيه نحو عشرين حديثاً صحيحاً ، وفي بعضها أن أبا حميد الساعدي رضي الله عنه وصف صلاة النبي ﷺ بحضور عشرة من الصحابة ، وذكر فيه هذا الرفع ، فلما فرغ من وصفها قالوا له « صدقت هكذا كانت صلاة رسول الله ﷺ » . رواه البخاري

وقد أجاب أبو حنيفة رضي الله عنه حين سئل عن عدم أخذه بالرفع بقوله : « لأنه لم يصح فيه حديث عن رسول الله ﷺ » في حكاية معروفة جرت بينه وبين أحد المحدثين ذكرها الحنفية في كتبهم ، فهذا القول من قبل الإمام أبي حنيفة رحمه الله لا يمكن أن يقوله لو أنه وقف على هذه الطرق التي أشرنا إليها ، فهذا أكبر دليل على أن الخلاف في هذه المسألة ليس بسببه عدم وجود أو ثبوت النص ، بل السبب هو عدم وصوله إلى الإمام من طريق صحيح كما عبر عن ذلك الإمام أبو حنيفة نفسه رحمه الله تعالى . (١)

---

(١) أقول : ولا يفيد هذا الاحتجاج بأن رواية الفقيه مقدمة عند التعارض على رواية غير الفقيه لأمرين : الأول ، أنه لا تعارض بين مثبت وناف ، الثاني : أن الاحتجاج المشار إليه مبني على عدم اطلاع الإمام على =

وهذا مثال واحد من أمثلة كثيرة معروفة عند المشتغلين  
بعلم السنة <sup>(١)</sup> .

أقول : فكما أن الاختلاف في هذه المسألة ونحوها لا يدل  
على عدم ورود نص ثابت فيها ، فكذلك الاختلاف في عدد  
ركعات التراويح لا يدل على عدم ورود نص ثابت فيه ،  
لأن الواقع أن النص وارد ثابت فيه ، فلا يجوز أن يرد النص  
بسبب الخلاف ، بل الواجب أن يزال الخلاف بالرجوع الى  
النص عملاً بقول الله تبارك وتعالى ( فلا وربك لا يؤمنون حتى

---

=تلك الأحاديث الكثيرة في الرفع ، ومن رواها بعض الخلفاء الراشدين مثل  
علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين ، فبعد الاطلاع عليها لا يبقى لهذا  
الاحتجاج اية قيمة .

( ١ ) ومن هذه الامثلة ما ذكره السيوطي في قوله السابق ، أعني عدد  
ركعات الوتر والرواتب ، فإن الخلاف فيه مشهور مع وجود النص ، فإن  
أقل الوتر عند الشافعية ركعة كما في « المنهاج » للنووي ( ص ١٤ ) وهو  
الحق للنص الصحيح فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيأتي ، وعند  
الحنفية ثلاث . وسنة الظاهر القبلية عند الشافعية ركعتان ، وهو الحق أيضا  
وعند الحنفية اربع ، وكل من الركنين والاربع ثابتة عنه صلى الله عليه وسلم  
كما تقدم في التعليق ( ص ٢٥ ) والجمع بينها يقتضي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يكن يواظب على الاربع فهي مستحبة ، وركعتان منها هما السنة .  
وهذا الخلاف مشهور معروف أيضا عند العلماء ، فلا أدري بعد هذا  
كيف جمعه السيوطي مثلاً لما لم يختلف فيه !

يحكموك فيها شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت  
ويسلموا تسليماً ) ، وقوله : ( فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله  
والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن  
تأويلاً ) .

الشبهة الثانية : ( لا مانع من الزيادة على النص ما لم ينهاه )  
وقد يقول قائل آخر : سلمنا أنه ثبت النص أن النبي ﷺ  
حلى التراويح إحدى عشرة ركعة فقط وأنه ثبت ضعف الخبر  
الذي فيه أنه صلاها عشرين ، ولكن لا نرى مانعاً من الزيادة  
عليه لأن رسول الله ﷺ لم ينهاه عنها .

قلت : الأصل في العبادات أنها لا تثبت إلا بتوقيف من  
رسول الله ﷺ ، وهذا الأصل متفق عليه بين العلماء ولا يتصور  
مساهماً عالمياً يخالف فيه ، ولو لا هذا الأصل لجاز لأي مسلم أن  
يزيد في عدد ركعات السنن بل والفرائض الثابتة عددها بفعله  
ﷺ واستمراره عايشه بزعم أنه ﷺ لم ينهاه عن الزيادة عليها !  
وهذا بين ظاهر البطلان فلا ضرورة لأن نطيل فيه الكلام ،  
خاصة وقد سبق أن بينا مفصلاً ( ص ٢٥-٢٧ ) أن الزيادة على صلاة  
التراويح أخرى بالمنع من الزيادة على السنن والرواتب فتذكره .



الشبهة الثالثة : ( التمسك بالنصوص المطلقة والعامّة ) .

تمسك بعضهم <sup>(١)</sup> بالنصوص المطلقة والعامّة في الحُض على

---

(١) كما فعل مؤلفو « الاصابة » فانهم احتجوا على جواز الزيادة على الاحدى عشرة ركعة بحديث ربيعة بن كعب فقالتوا عقبه ( ص ٩ ) :  
فالكثرة سادة بالعرش وما فوقها » وكذلك استدلوا بحديث أبي هريرة  
الذي بعده وقالوا ( ص ١٠ ) : « والحاصل ان من قام بأي عدد من  
الركعات فهو داخل تحت هذا العموم » .

قلت : والتمسك بهذا العموم باطل لما سيأتي بيانه ، واعتقد أن اولئك  
المؤلفين انفسهم لا يلتزمون القول به هنا ، فانه يلزمهم ان يقولوا بجواز  
قيام رمضان بركعة واحدة دون ان يضموا اليها ركعتين ، وهذا مما  
لا يقولون به الا الحبشي منهم فانه يقول به تبعاً لمذهبه الشافعي ، ولكن هذا  
يخالف ايضاً مذهبه حين يأخذ بهذا العموم ، فقد نص مذهبه كذهب الاولين  
ان التراويح عشرون ركعة ، وهذا النص الفقهي ظاهره المنع من الزيادة ،  
ويؤيده قول النووي في « المجموع » ( ٣٣/٤ ) :

« وأما ما ذكروه من فعل أهل المدينة فقال اصحابنا : سببه أن أهل  
مكة كانوا يطوفون بين كل ترويحتين طوافاً ويصلون ركعتين ، ولا يطوفون  
بعد الترويحة الخامسة فأراد أهل المدينة مساواتهم فجعلوا مكان كل طواف  
اربع ركعات فزادوا ست عشرة ركعة ، وأوتروا بثلاث فصار المجموع  
تسماً وثلاثين ، والله اعلم . قال صاحب الشامل والبيان وغيرهما : قال  
اصحابنا : ليس لأهل المدينة أن يفعلوا في التراويح فعل أهل المدينة

---

فصلوها ستاً وثلاثين ركعة ، لأن لأهل المدينة شرفاً بمهاجرة رسول الله

صلى الله عليه وسلم وهذه بخلاف غيرهم ، وقال القاضي أبو الطيب في تليقه : =

الإكثار من الصلاة بدون تحديد عدد معين ! كقوله عليه السلام  
لربيع بن كعب وقد سأله مرافقته في الجنة : « فأعني على نفسك بكثرة

---

قال الشافعي : « فأما غير أهل المدينة فلا يجوز ان يماروا أهل مكة  
ولا بنافسوم » .

---

فهذا يدل العاقل على أن هؤلاء المؤلفين مؤلفي الرسالة يقولون ما لا  
يعتقدون ، أو يعتقدون ما يخالف مذهبهم في سبيل التغلب على من ينصر  
السنة ! مع أنهم لا يميزون مخالفة المذهب اتباعا للسنة أو الدليل !!  
ويلزمهم أيضا ان يقولوا بمتروعية الامثلة الآتية نقلاً عن «الابداع» مما  
لا يقول به أحد من العلماء ، بل يلزمهم خلاف ما يبيهر به بعضهم ! فقد حدثني  
ثقة ان الشيخ الحبشي يقول بعدم جواز زيادة شيء في ألفاظ الاذان كالصلاة  
عليه صلى الله عليه وسلم في الشهادة له بالرسالة وكتيبته فيها . وهذا حق  
لا يشك فيه عالم بالاصول ، ولكن ما بال هؤلاء المؤلفين يتناقضون هذا  
التناقض الشنيع فيستحبون ما تنافي اصول العلماء بل ونصوصهم الخاصة بعدم  
تجويزه ؟! ما الفرق أيها المؤلفون بين الزيادة في الاذان وبين الزيادة عليه  
عقبه وما الفرق بين الزيادة على العدد المسنون في التراويح ، وبين الزيادة  
على العدد المنقول عن عمر ان صح عنه ؟! لا فرق البتة لو طبقتم القواعد عليها -  
الهم الاجريان العمل من بعضهم على شيء منها دون الآخر ! وما الفرق  
بين الزيادة على التراويح والزيادة على سنة الظهر مثلاً وكلاهما سنة ؟ وفد  
سئل الفقيه ابن حجر كما في « الفتاوى » له ( ١٨٥/١ ) بما لعظه : « غير  
الفضل المطلق كسنة الظهر هل تجوز الزيادة والنقص فيها بأن ينوي ثنتين  
ويصلي اربعا او عكسه ؟ فأجاب بقوله : يقتضي تعييدهم ذلك بالفضل المطلق » -

السجود» (١)، وكحديث أبي هريرة رضي الله عنه «كان يرغب في قيام رمضان...» ونحو ذلك من الأحاديث التي تفيد بإطلاقها وعمومها مشروعية الصلاة بأي عدد شاء المصلي .  
والجواب: أن هذا تمسك واه جداً بل هي شبهة لاتساوي حكايتها كالتى قبلها!؟ فإن العمل بالمطلقات على إطلاقها إنمابسوغ فيما لم يقيد الشارع من المطلقات ، أما اذا قيد الشارع حكماً مطلقاً بقيد فإنه يجب التقيد به ، وعدم الاكتفاء بالمطلق ، ولما

---

بأنه لا يجوز في غيره ، وهو متجه اذا لاصل في العبادة وجوب البقاء على نيتها في الابتداء . وخرج عن ذلك النفل المطلق لعدم انحصاره فبقي ما عدها على الاصل » .

وسئل ايضا هل يجوز التغير والنقص في الوتر وسنة الظهر مثلاً كالنافلة المطلقة ؟ فأجاب بقوله : « لا يجوز التغير والنقص فيما ذكر ، والفرق بين النافلة المطلقة وغيرها واضح جلي فلا يمدل عنه » .

هذه اسئلة اعتقد أنه لا يمكنهم الاجابة عليها الا بأن يعترفوا بمناسخ جطلان هذه الشبهة وانها ليست من العلم في شيء ! واملهم يعترفون !.

(١) رواه مسلم في صحيحه (٥٢/٢) وأبو عوانة (١٨١/٢)، ومع ذلك فقد صدره اولئك المؤلفون بقولهم « روي » بصيغة البناء للمجهول الموضوعة عند المحدثين للدلالة على ضعف المروي وما اظهروه ارادوا بذلك تضعيفه وإنما أوتوا من جهلهم بعلم الحديث واصطلاحات أهله ! راجع كلام النووي الآتي في «تصنيف الشافعي ... لعدد العشرن ...» .

كانت مسألتنا ( صلاة التراويح ) ليست من النوافل المطلقة لأنها صلاة مقيدة بنص عن رسول الله ﷺ كما سبق بيانه في أول هذا الفصل ، فلا يجوز تعطيل هذا القيد تمسكاً بالمطلقات ، وما مثل من يفعل ذلك الا كمن يصلي صلاة يخالف بها صلاة النبي ﷺ المنقولة عنه بالأسانيد الصحيحة يخالفها كماً وكيفاً متناسياً قوله ﷺ : « صاوا كما رأيتموني أصلي » ! محتجاً بمثل تلك المطلقات ! كمن يصلي مثلاً الظهر خمساً ، وسنة الفجر أربعاً ! وكمن يصلي بر كوعين أو سجدة ! ! وفساد هذا لا يخفى على عاقل ، ولهذا قال العلامة الشيخ علي محفوظ في « الإبداع » ( ص ٢٥ ) بعد أن نقل من نصوص علماء المذاهب الأربعة أن ماتركه النبي ﷺ مع قيام المقضى على فعله فتركه هو السنة ، وفعله بدعة مذمومة ، قال :

« وعلمت أن التمسك بالعمومات مع الغفلة عن بيان الرسول بفعله وتركه هو من اتباع المتشابه الذي نهى الله عنه ، ولو عولنا على العمومات وصرفنا النظر عن البيان لانفتح باب كبير من ابواب البدعة لا يمكن سده ، ولا يقف الاختراع في الدين عند حد ، واليك أمثلة في ذلك زيادة على ما تقدم : الأول جاء

في حديث الطبراني « الصلاة خير موضوع » لو تمسكنا بعموم هذا كيف تكون صلاة الرغائب بدعة مذمومة ؟ وكيف تكون صلاة شعبان بدعة مذمومة مع دخولها في عموم الحديث ؟ وقد نص العلماء على أنها بدعتان قبيحتان مذمومتان ، كما يأتي ، الثاني : قال تعالى : ( ومن أحسن قولاً من من دعا الى الله وعمل صالحاً ) وقال عز وجل ( اذكروا الله ذكراً كثيراً ) . إذا استجب لنا إنسان الأذان للعبد والكسوفين والتراويح ، وقلنا : كيف والنبى ﷺ لم يفعلها ولم يأمر بها وتركها طول حياته ، فقال لنا : إن المؤذن داع الى الله ، وإن المؤذن ذاكر لله ، كيف تقوم عليه الحجة وكيف تبطل بدعته ؟ الثالث : قال تعالى ( إن الله وملائكته يصلون على النبي ) الآية ، لو صح الأخذ بالعمومات اصح أن يتقرب الى الله تعالى بالصلاة والسلام [ عليه ﷺ ] في قيام الصلاة وركوعها واعتدالها وسجودها الى غير ذلك من الأمكنة التي لم يضعها الرسول ﷺ فيها ، ومن الذي يجيز التقرب الى الله تعالى بمثل ذلك وتكون الصلاة بهذه الصفة عبادة معتبرة ؟ ! وكيف هذا مع حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » رواه البخاري ؟ ! الرابع : ورد في صحيح الحديث « فيما سقت

السما والعيون والبعل العشر ، وفيما سقي بالنضح نصف العشر »  
لو أخذ بعموم هذا لوجب الزكاة فيها ، ولا مستند لهم في عدم  
وجوب الزكاة سوى هذا الأصل ، وهو أن ما تركه مع قيام  
المقتضي على فعله ، فتركه هو السنة ، وفعله هو البدعة <sup>(١)</sup> .

**السبب الحقيقي في اختلاف العلماء في عدد ركعات التراويح**  
فإن قيل : سألنا بفساد هذه الشبهات كلها وسلامة النص من  
أي معارض فما هو السبب الذي جعل العلماء يختلفون في عدد  
ركعات التراويح ؟

فنقول : الذي يبدو لنا في ذلك أمران لا ثالث لهما :  
الأول : وهو الأقوى والأكثر : عدم الاطلاع على هذا  
النص الوارد في العدد ، فمن لم يبلغه ذلك فهو معذور في عدم  
العمل به لقوله تعالى عن لسان رسول الله ﷺ في حق القرآن :  
( لأنذركم به ومن بلغ ) ، بل هو مأجور لقوله ﷺ : « إذا  
حكّم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ

---

( ١ ) وسيأتي تفصيل ذلك في الرسالة الخاصة بالبدعة إن شاء الله تعالى .  
وبينه بعض الشيء في ردنا على الشيخ الحبشي في رسالته « التعقيب الخيبي »  
( ص ٨٠ - ٥١ ) وسننشر على الناس قريباً إن شاء الله تعالى .

فله أجر واحد » رواه البخاري وغيره .

الثاني : أنهم فهموا النص فهماً لا يلزمهم الوقوف عنده وعدم الزيادة عليه ، لوجه من وجوه التأويل ، التي قد تعرض لبعض العلماء ، بغض النظر عن كونه خطأ أو صواباً كقول الشافعية : « وأما قول عائشة : « ما كان صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة فمحمول على الوتر » (١) . ونحو ذلك من الوجوه التي لا تلزم غيرهم الأخذ بها ثبتت ضعفها لديهم ، فانظر مثلاً الى هذا الوجه الذي نقلته عن الشافعية ، فانه ظاهر الضعف اذا تذكرت أن قول عائشة هذا إنما كان جواباً لمن سألها : « كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ؟ » كما سبق ( ص ١٨ - ٢٠ ) فالصلاة المسئول عنها شاملة لكل صلاة الليل فكيف يصح ان يحمل على الوتر فقط دون صلاة الليل كلها ، مع أن هذا الحمل يفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان له صلاتان : احدهما صلاة الليل ، - وما أدري كم تكون ركعاتها ! - والأخرى صلاة الوتر بأكثر ركعاته : إحدى عشرة ركعة ، وهذا مما لا يقوله عالم بالسنة ، فالأحاديث متضاربة على أن

---

( ١ ) حكاه عن الشافعية القسطلاني ( ٤/٥ )

والله تعالى في الليل لم ترد على الاحدى عشرة ركعة على التفصيل  
للمقدم (ص ١٩٠-٢٠٠)، فهذا من نتائج تأويل النصوص لتأييد المذهب !

**موقفنا من المخالفين لنا في هذه المسألة وغيرها**  
أذا عرفت ذلك فلا يتوهم أحد أننا حين اخترنا الاختصار  
على السنة في عدد ركعات التراويح ، وعدم جواز الزيادة عليها  
أثباتاً نضلل أو مبتدع من لا يرى ذلك من العلماء السابقين واللاحقين  
كما قد ظن ذلك بعض الناس واتخذوه حجة للطعن علينا (١)  
ثوهماً منهم أنه يازم من قولنا بأن الأمر الفلاني لا يجوز أو أنه  
بدعة ، أن كل من قال بجوازه واستحبابه فهو خال مبتدع !  
كلا فإنه وهم باطل ، وجهل بالغ ، لأن البدعة التي يذم صاحبها  
وتحمل عليه الأحاديث الزاجرة عن البدعة إنما هي « طريقة  
في الدين مختلعة تضاهي الشرعية ، يقصد بالسلك عليها المبالغة  
في التعبد لله سبحانه » (٢) فمن ابتدع بدعة يقصد بها المبالغة في  
التعبد وهو يعلم أنها ليست من الشرع فهو الذي تنصب عليه  
تلك الأحاديث ، وأما من وقع فيها دون أن يعلم بها ولم يقصد

(١) انظر الرسالة الأولى (ص ١١-١٣) .

(٢) « الابتداع في معيار الابتداع » (ص ١٥)



بها المبالغة في التعبد فلا تشمل تلك الأحاديث مطلقاً ولا تعنيه البتة ، وإنما تعني أولئك المبتدعة الذين يقفون في طريق انتشار السنة ويستحسنون كل بدعة بدون علم ولا هدى ولا كتاب منير ، بل ولا تقليداً لأهل العلم والذكر ، بل اتباعاً للهوى وارضاء للعوام ! وحاشا أن يكون من هؤلاء أحد من العلماء المعروفين بعلمهم وصدقهم وصلاتهم وإخلاصهم ، ولا سيما الأئمة الأربعة المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين ، فأننا نقطع بتنزههم أن يستحسنوا بدعة مبالغة منهم في التعبد كيف وهم قد نهوا عن ذلك كما سندكر نصوصهم في ذلك في الرسالة الخاصة بالبدعة إن شاء الله تعالى .

نعم قد يقع أحدهم فيما هو خطأ شرعاً ولكنه لا يؤخذ على ذلك ، بل هو مغفور له ومأجور عليه كما سبق مراراً ، وقديمتين للباحث أن هذا الخطأ من نوع البدعة فلا يختلف الحكم في كونه مغفوراً له ومأجوراً عليه لأنه وقع عن اجتهاد منه ، ولا يشك عالم أنه لا فرق من حيث كونه خطأ بين وقوع العالم في البدعة ظناً منه أنها سنة ، وبين وقوعه في المحرم وهو يظن أنه حلال ، فهذا كله خطأ ومغفور كما علمت ، ولهذا نرى العلماء

مع اختلافهم الشديد في بعض المسائل ، لا يزال بعضهم بعضاً ولا يبدع بعضهم بعضاً ولنضرب على ذلك مثلاً واحداً ، لقد اختلفوا منذ عهد الصحابة في إتمام الفريضة في السفر فمنهم من أجازوه ، ومنهم من منعه وراه بدعة مخالفة للسنة ، ومع ذلك فلم يبدعوا مخالفتهم ، فهذا ابن عمر رضي الله عنه يقول : « صلاة المسافرين ركعتان من خالف السنة كفر » رواه السراج في مسنده ( ١٢٢/١٢ - ١٢٣ ) بإسنادين صحيحين عنه . ومع هذا فلم يكفر ولم يضل من خالف هذه السنة اجتهاداً ، بل لما صلى وراء من يرى الأتمام أتم معه ، فروى السراج أيضاً بإسناد صحيح عنه أن النبي ﷺ صلى بميني ركعتين وأبو بكر وعمر وعثمان صداراً من أمارته ركعتين ثم أن عثمان صلى بميني أربعاً ، فكان ابن عمر إذا صلى معهم صلى أربعاً ، وإذا صلى وحده صلى ركعتين . (١)

فتأمل كيف أن ابن عمر لم يحمله اعتقاده بخطأ من يخالف السنة الثابتة بالإتمام في السفر على أن يضلّه أو يبدعه ، بل

---

(١) وروى البخاري (٢/٥١١-٥٢٠) نحوه عن ابن مسعود ،

وفيه أنه لما بلغه إتمام عثمان استرجع !

إنه صلى وراءه لأنه يعلم أن عثمان رضي الله عنه لم يتم اتباعاً للهوى - معاذ الله ! بل ذلك عن اجتهاد منه ، <sup>(١)</sup> وهذا هو السبيل الوسط الذي نرى من الواجب على المسلمين أن يتخذوه لهم طريقاً لحل الخلافات القائمة بينهم ، أن يجهر كل منهم بما يراه هو الصواب الموافق للكتاب والسنة ، شريطة أن لا يضل ولا يبدع من لم ير ذلك لشبهة عرضت له ، لأنه هو الطريق الوحيد الذي به تتحقق وحدة المسلمين وتتوحد كلمتهم ويبقى الحق فيه ظاهراً جلياً غير منطس المعالم ، ولهذا نرى أيضاً أن تفرق المسلمين في صلاتهم وراء أئمة متعددين : هذا حنفي وهذا شافعي ... بما يخالف ما كان عليه سلفنا الصالح من الاجتماع في الصلاة وراء إمام واحد ، وعدم التفرق وراء أئمة متعددين !

هذا هو موقفنا في المسائل الخلافية بين المسلمين ، الجهر بالحق بالتي هي أحسن وعدم تضليل من يخالفنا لشبهة لاهوى ، وهذا هو الذي جرينا عليه منذ أن هدانا الله لاتباع السنة ، وذلك من

---

(١) مثل ما روى أبو داود (٣٠٨/١) عن الزهري أن عثمان أتم الصلاة بمن من أجل الأعراب لأنهم كثروا عامئذ فنبى بالناس أربعاً ليعلمهم أن الصلاة أربع ، ورجاله ثقات لكثرة منقطع .

نحو عشرين سنة ، وتنمى مثل هذا الموقف لأولئك المتسرعين في تضليل المسلمين الذين من مذهبهم قولهم : « اذا سئلنا عن مذهبنا ؟ قلنا : صواب يحتمل الخطأ ، واذا سئلنا عن مذهب غيرنا ؟ قلنا خطأ يحتمل الصواب » ومن مذهبهم القول بكراهة الصلاة وراء المخالف في المذهب أو بطلانها ، ولذلك تفرقوا في المسجد الواحد كما سبق ، وخاصة في جماعة الوتر في رمضان ! اظن بعضهم أن الوتر لا يصح اذا فصل الامام بين شفعه ووتره مع أنه هو الأفضل الثابت عن رسول الله ﷺ كما سيأتي بيانه في الفصل السابع ، وانظر التعليق ( ص ٢٠ )

ذلك هو موقفنا ، وما اظن عاقلا ينازعنا فيه ، فمن نسب إلينا غير ذلك فقد بغى وتعدى وظلم ، والله حسيبه .

وغرضنا من نشر السنة في هذه المسألة وغيرها بين ظاهر ، وهو تبليغها للناس لقوله ﷺ : بلغوا عني ولو آية ... الحديث رواه البخاري ومسلم ، لعلمنا إذا بلغتهم اقتنعوا بصحتها فالتمسوها وفي ذلك فلاحهم وسعادتهم في الدارين ، وفيه تضعيف الأجر لنا إن شاء الله تعالى لقوله ﷺ : « من سن في الاسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة » . فمن لم يقتنع

بها لشبهة لالهوى ، ولا اتباعاً للآباء والأجداد ، فليس لأحد عليه من سبيل ، لاسيما اذا كان لم يلتزمها بعض كبار العلماء كما في هذه المسألة . والتوفيق من الله سبحانه .

### الاصحوط اتباع السنة

على أنه مهما قيل في جواز الزيادة أو عدمها ، فما أظن أن مسلماً يتوقف - بعد ما سلف بيانه - عن القول بأن العدد الذي ورد عنه ﷺ أفضل من الزيادة عليه لصريح قوله ﷺ « وخير الهدى هدى محمد ﷺ » رواه مسلم ، فما الذي يمنع المسلمين اليوم أن يأخذوا بهذا الهدى الحمدي ويدعوا ما زاد عليه ولو من باب « دع ما يريبك الى ما يريبك » لاسيما وأن كثيراً منهم يسيئون أداء صلاة التراويح بعشرين ركعة للسرعة الزائدة التي يؤدونها بها حتى يتمكن القول إنها لا تصح مطلقاً لاختلافهم بالاطمئنان الذي هو ركن من أركان الصلاة التي لا تصح صلاة إلا بها لما سيأتي بيانه في الفصل الثامن .

فلو أنهم صلوا بالعدد الوارد في السنة في مثل المدة التي يصلون فيها العشرين لكانت صلاتهم صحيحة مقبولة باتفاق العلماء

ويؤيد ذلك حديث جابر قال : سئل ﷺ أي الصلاة أفضل ؟  
قال : طول القيام ، فعليكم أيها المسلمون بسنته ﷺ تمسكوا  
بها وعصوا عليها بالنواجز فإن « خير الهدى هدى محمد ﷺ » .

٤ - إنباء عهده لسنة الجماعة في التراويح وأمره بالـ (١١) ركعة

سبق أن ذكرنا ( ص ٥ ) أن الناس بعد وفاته ﷺ استمروا  
على أداء صلاة التراويح في المسجد أوزاعاً وراء أئمة متعددين<sup>(١)</sup> ،  
وذلك في خلافة أبي بكر وحدرأ من خلافة عمر رضي الله عنهما ،  
ثم إن عمر رضي الله عنه جمعهم وراء إمام واحد ، فقال عبيد  
الرحمن بن عبد القاري :

« خرجت مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان الى المسجد  
فإذا الناس أوزاع متفرقون ، يصلي الرجل لنفسه ، ويصلي  
الرجل فيصلي بصلاته الرهط<sup>(٢)</sup> ، فقال : [ والله ] إني لأرى

---

(١) قلت : وهكذا كان الامر في عهده صلى الله عليه وسلم ، ثم صلى  
بهم صلى الله عليه وسلم إماماً ثلاث ليال ثم ترك ذلك خشية ان تفرض عليهم  
كما سبق في حديث عائشة رضي الله عنها ( ص ٢-٥ ) ثم عائدوا الى الامر  
الاول واستمروا عليه حتى جمعهم عمر رضي الله عنه ، وحزاه عن الاسلام  
حيراً ، قال ابن التين وغيره :

(٢) عدد يجمع من ثلاثة الى عشرة. لسان.

لو جمعتم هؤلاء على قاريء واحد لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم  
على أبي بن كعب، [قال] : ثم خرجت معه ليلة أخرى  
والناس يصابون بصلاة قارئهم، [في] قال عمر : نعمت البدعة  
هذه والتي ينامون عنها أفضل<sup>(١)</sup> من التي يقومون، يريد آخر  
الليل، وكان الناس يقومون أولها.

رواه مالك في «الموطأ» (١/١٣٦ - ١٣٧) وعنه البخاري  
«٢٠٣/٤» والقرطبي «٢/٧٣، ١/٧٤ - ٢» ورواه ابن أبي  
شيمه «١/٩١/٢» بحمد دون قوله «نعمت البدعة هذه» وله عند  
ابن سعد (٤٢/٥) والقرطبي طريق آخر «٢/٧٤» بلفظ : «ان كانت  
هذه بدعة لنعمت البدعة» ورجاله ثقات غير نوفل بن أبياس فقال

«استنبت عمر ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم من صلى معه  
في تلك الليالي : وان كان كره ذلك، فانما كرهه خشية ان يفرض عليهم  
واكأن هذا هو السر في ايراد البخاري الحديث عايشة (يعني المتقدم ص ١٢-١٤)  
عقب حديث عمر، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم حصل الأمن من ذلك،  
وترجع عند عمل ذلك لما في الاختلاف من افتراق الكلمة ولأن الاجتماع  
على واحد انشط لكثير من المصلين، وإلى قول عمر جنح الجمهور ...»  
(فتح الباري ٢٠٣/٤ - ٢٠٤).

(١) قال الحافظ : «هذا تصريح منه بأن الصلاة في آخر الليل افضل  
من أوله، لكن ليس فيه ان الصلاة في أيام الليل فرادي افضل من التجميع»  
قلت : بل التجميع في اول الوقت افضل من الانفراد في آخر الليل  
كما سبق (ص ٨).

الحافظ في « التقرب » : « مقبول » يعني عند المتابعة ، والا فلين الحديث كما نصَّ هو عليه في المقدمة .

واعلم انه قد شاع بين المتأخرين الاستدلال بقول عمر « نعمت البدعة هذه » على امرين اثنين :

الأول : ان الاجتماع في صلاة التراويح بدعة لم تكن في عهد النبي ﷺ وهذا خطأ فاحش لا تطيل الكلام عليه لظهوره ، وحسبنا دليلاً على ابطاله الاحاديث المتقدمة في جمع ﷺ الناس في ثلاث ليال من رمضان ، وان ترك الجماعة لم يكن الا خشية الاقتراض .

الثاني : ان في البدعة ما يمدح ، وخصصوا به عموم قوله ﷺ « كل بدعة ضلالة » ونحوه من الأحاديث الأخرى ، وهذا باطل ايضاً ، فالحديث على عمومه كما سيأتي بيانه في الرسالة الخاصة بالبدعة ان شاء الله تعالى ، وقول عمر « نعمت البدعة هذه » لم يقصد به البدعة بمعناها الشرعي الذي هو احداث شيء في الدين على غير مثال سابق ، لما علمت انه رضي الله عنه لم يحدث شيئاً بل احيا اكنز من سنة نبوية كريمة ، وانما قصد البدعة بمعنى من معانيها اللغوية وهو الأمر الحديث الجديد الذي



لم يكن معروفاً قبيل إيجاده ، وبما لاشك فيه ان صلاة التراويح جماعة وراء امام واحد لم يكن معهوداً ولا معمولاً زمن خلافة ابي بكر وشرطاً من خلافة عمر - كما تقدم - فهي بهذا الاعتبار حادثة ، ولكن بالنظر الى انها موافقة لما فعله ﷺ فهي سنة وليست بدعة وما وصفها بالحسن الا لذلك ، وعلى هذا المعنى جرى العلماء المحققون في تفسير قول عمر هذا ، فقال السبكي عبد الوهاب في « اشراق المصاييح في صلاة التراويح » ( ١ / ١٦٨ ) من « الفتاوى » :

« قال ابن عبد البر : لم يسن عمر من ذلك الا ما سنه رسول الله ﷺ ويحبه ويرضاه ولم يمنع من المواظبة الا خشية ان تفرض على امته ، وكان بالمؤمنين رؤوفاً رحيماً ﷺ ، فلما علم عمر ذلك من رسول الله ﷺ وعلم ان الفرائض لايزاد فيها ولا ينقص منها بعد موته ﷺ اقامها للناس واحياها وامر بها وذلك سنة اربعة عشرة من الهجرة ، وذلك شيء ذخره الله له وفضله به ، ولم يلهمه ابا بكر ، وان كان افضل واشد سبقاً الى كل خير بالجملة ، ولكل واحد منها فضائل خص بها ليست لصاحبه » قال السبكي :

« ولو لم تكن مطلوبة لكانت بدعة مذمومة كما في الرغائب  
ليلة نصف شعبان وأول جمعة من رجب ، فكان يجب إنكارها  
وبطلانها ( يعني بطلان إنكار جماعة التراويح ) معلوم من  
الدين بالضرورة » .

وقال العلامة ابن حجر الهيتمي في فتواه مانصه :  
« أخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، وقتل  
الترك لما كان مفعولاً بأمره ﷺ لم يكن بدعة ، وإن لم  
يفعل في عهده ، وقول عمر رضي الله عنه في صلاة التراويح :  
« نعمت البدعة هي » أراد البدعة اللغوية ، وهو ما فعل على  
غير مثال كما قال تعالى : ( ما كنت بدعاً من الرسل ) ، وليست  
بدعة شرعية ، فإن البدعة الشرعية ضلالة كما قال ﷺ ، ومن  
قسمها من العلماء إلى حسن وغير حسن ، فأنما قسم البدعة اللغوية  
ومن قال كل بدعة ضلالة فعناه البدعة الشرعية ، ألا ترى أن  
الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان أنكروا الأذان  
لغير الصلوات الخمس كالعيدين ، وإن لم يكن فيه نبي ، وكرهوا  
استلام الركنتين الشاميين والصلاة عقب السعي بين الصفا والمروة  
قياساً على الطواف ، وكذا ما تركه ﷺ مع قيام المقتضي

فيكون تركه سنة ، وفعله بدعة مذمومة ، وخرج بقولنا مع قيام المقتضي في حياته اخراج اليهود وجمع المصحف وما تركه لوجود المانع كالاتحاد للتراويح فإن المقتضي التام يدخل فيه<sup>(١)</sup> عدم المانع<sup>(٢)</sup> .

### أمر عمر بالله (١١) ركعة

وأما أمر عمر رضي الله عنه بالإحدى عشرة ركعة فهو ما رواه مالك في « الموطأ » ( ١٣٧/١ - ١٣٨ ) عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنه قال :

« أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب ونيماً الداري أن يقوموا للناس بأحدى عشرة ركعة ، قال : وقد كان القاريء يقرأ بالمئين ، حتى كنا نعتمد على العصي من طول القيام ، وما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر » .

قلت : وهذا سند صحيح جداً ، فإن محمد بن يوسف شيخ مالك ثقة اتفاقاً واحتج به الشيخان ، والسائب بن يزيد صحابي

---

(١) يعني إن مفهوم « المقتضي التام » يتضمن عدم وجود المانع ، مثاله صلاة التراويح جماعة فإن المقتضي لها كان قائماً ، ولكن المانع كان موجوداً وهو خشية الافتراض فلم يكن المقتضي تاماً .  
(٢) الابتداء في هصار الابتداء ( ص ٢٢-٢٣ ) .

حج مع النبي ﷺ وهو صغير ، ومن طريق مالك أخرجه  
 أبو بكر النيسابوري في « الفوائد » ( ١/١٣٥ ) والفياريابي  
 ( ٢/٧٥ - ١/٧٦ ) والبيهقي في « سننه الكبرى » ( ١/٤٩٦ ) .  
 وقد تابع مالكاً على الاحدى عشرة ركعة يحيى بن سعيد  
 القطان عند ابن أبي شيبه في « المصنف » ( ٢/٨٩ ) ، واسماعيل  
 بن امية واسامة بن زيد ومحمد بن اسحاق عند النيسابوري  
 واسماعيل بن جعفر المديني عند ابن خزيمة في حديث علي بن حجر  
 ( ١/١٨٦/٤ ) كلهم قالوا : عن محمد بن يوسف به ، إلا  
 ابن اسحق فإنه قال : « ثلاث عشرة ركعة » وهكذا رواه  
 ابن نصر في « قيام الليل » ( ٩١ ) وزاد :  
 « قال ابن اسحاق ، وما سمعت في ذلك ( يعني في عدد القيام  
 في رمضان ) هو أثبت عندي ولا أخرى من حديث السائب ،  
 وذلك أن رسول الله ﷺ كانت له من الليل ثلاث عشرة  
 ركعة » .

قلت : وهذا العدد « ثلاث عشرة » تفرد به اسحاق ،  
 وهو موافق للرواية الأخرى من حديث عائشة في قيامه ﷺ  
 في رمضان ، وقد بينت في رواية أن منها ركعتي الفجر كما تقدم

في التعليق ( ص ١٩-٢٠ ) ، فيمكن حمل رواية ابن اسحاق هذه على ذلك حتى توافق رواية الجماعة .

وبما سبق تعلم أن قول ابن عبد البر :

« ولا أعلم أحداً قال فيه » إحدى عشرة « إلا ما لكا » خطأ بين وقال المباركفوري في « تحفة الاحوذى » ( ٧٤/٢ ) « وهم باطل » ، ولهذا رده الزرقاني في « شرح الموطأ » ( ٢٥/١ ) بقوله : « ليس كما قال ، فقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال : إحدى عشرة ركعة كما قال مالك » . قلت : وسنده في غاية الصحة كما قال السيوطي في « المصابيح » وهذا وحده يكفي في رد قول ابن عبد البر ، فكيف وقد انضم الى ذلك تلك المتابعات الأخرى التي لم أر من سبقني الى جمعها ، والحمد لله على توفيقه .

لم يثبت أن عمر صدرها عشرين

تحقيق الخبر الواردة في ذلك وبيان ضعفها

ولا يجوز أن تعارض هذه الرواية الصحيحة بما رواه عبد الرزاق من وجه آخر عن محمد بن يوسف بلفظ « احدى وعشرين » <sup>(١)</sup> ، لظهور خطأ هذا اللفظ من وجهين : الأول : مخالفته لرواية الثقة المتقدمة بلفظ « احدى عشرة » ، الثاني : أن عبد الرزاق قد تفرد بروايته على هذا اللفظ ، فان سلم من بينه وبين محمد بن يوسف ، فالعلة منه أعني عبد الرزاق لأنه وان كان ثقة حافظاً ومصنفاً مشهوراً ، فقد كان عمي في آخر عمره فتغير كما قال الحافظ في « التقريب » ولهذا أورده الحافظ أبو عمر بن الصلاح في « من خلط في آخر عمره » فقال في « مقدمة علوم الحديث » (ص ٤٠٧) :

« ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره ، فكان يلحن فيتلحن ، فسماع من سمع منه بعدما عمي لاشيء ، قال النسائي : فيه

---

(١) فتح الباري ( ٢٠١/٤ ) .

نظر لمن كتب عنه بآخرة .

وقال في مقدمة الفصل المذكور (ص ٣٩١):

« والحكم فيهم (يعني المختلطين) أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعده الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده . »

قلت : وهذا الاثر من القسم الثالث أي لا يدرى حدث به قبل الاختلاط أو بعده فلا يقبل . وهذا لو سلم من الشذوذ والمخالفة ، فكيف يقبل معها ؟!

فإن قيل : فقد روى الفريابي في « الصيام » ( ١/٧٦ ) والبيهقي في « السنن » ( ٤٩٦/٢ )<sup>(١)</sup> من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال : « كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة ، قال : وكانوا يقرؤون بالمئين ، وكانوا يتوكؤون على عصيهم في عهد عثمان رضي الله عنه من سدة القيام » .

قلت : هذه الطريق بلفظ العشرين هي عمدة من ذهب الى

---

(١) وعزاه الحافظ في « الفتح » ( ٢٠٤/٤ ) لآلئ فوم .

مشروعية العشرين في صلاة التراويح ، وظاهر اسناده الصحة ،  
ولهذا صححه بعضهم ولكن له علة بل علة تمنع القول بصحته  
وتجعله ضعيفاً منكراً ، وبيان ذلك من وجوه :

الأول : أن ابن خزيمة هذا وأن كان ثقة فقد قال فيه  
الامام احمد في رواية عنه « منكر الحديث » ، ولهذا أورده  
الذهبي في « الميزان » <sup>(١)</sup> ، ففي قول أحمد هذا إشارة الى أن  
ابن خزيمة قد ينفرد بما لم يروه الثقات <sup>(٢)</sup> ، فمثله يرد حديثه  
إذا خالف من هو احفظ منه ويكون شاذاً كما تقرر في « معطلح  
الحديث » وهذا الأثر من هذا القبيل فان مداره على السائب بن  
يزيد كما رأيت وقد رواه عنه محمد بن يوسف وابن خزيمة ،  
واختلفا عليه في العدد فالأول قال عنه : ( ١١ ) ، والآخر قال :  
( ٢٠ ) ، والراجح قول الأول لأنه أوثق منه فقد وصفه الحافظ  
ابن حجر بأنه « ثقة ثبت » واقتصر في الثاني على قوله : « ثقة »  
فهذا التفاوت من المرجحات عند التعارض كما لا يخفى على الخبير  
بهذا العلم الشريف .

---

( ١ ) ومن المعلوم أنه إنما يذكر فيه من تكلم فيه من الرواة .

( ٢ ) انظر « الرفع والتكميل في الجرح والتعديل » لأبي الحسنات

اللكوي ( ص ١٤ - ١٥ ) .



الثاني : أن ابن خصيفة اضطرب في روايته العدد ، فقال  
اسماعيل بن أمية أن محمد بن يوسف ابن أخت السائب بن يزيد  
أخبره ( قالت : فذكر مثل رواية مالك عن ابن يوسف ثم قال  
ابن أمية ) : قلت : أو واحد وعشرين ؟ قال ( يعني محمد بن  
يوسف ) : لقد سمع ذلك من السائب بن يزيد - ابن خصيفة ،  
فسألت (السائل هو اسماعيل ابن أمية ) يزيد بن خصيفة ؟ فقال :  
حسبت أن السائب قال : أحد وعشرين . قلت وسنده صحيح .  
فقوله في هذه الرواية « أحد وعشرين » ، على خلاف الرواية  
السابقة : « عشرين » ، وقوله في هذه « حسبت » أي  
ظننت ، دليل على اضطراب ابن خصيفة في رواية هذا العدد ،  
وأنه كان يرويه على الظن لا على القطع لأنه لم يكن قد حفظه  
جيداً ، فهذا وحده كاف لاستقاط الاحتجاج بهذا العدد فكيف  
إذا اقترن به مخالفته لمن هو أحفظ منه كما في الوجه الأول ؟  
ويؤيده الوجه الآتي :

الثالث : أن محمد بن يوسف هو ابن أخت السائب بن يزيد  
- كما سبق آنفاً - فهو لقرايته للسائب أعرف بروايته من غيره  
واحفظ ، فما رواه من العدد أولى بما رواه مخالفه ابن خصيفة ،

ويؤيده أنه موافق لما روته عائشة في حديثها المتقدم أن النبي ﷺ كان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة ، وحمل فعل عمر رضي الله عنه على مرافقة سنته ﷺ خير وأولى من حمله على مخالفتها ، وهذا بين لا يخفى إن شاء الله تعالى . (١)

ومثل هذه الرواية في الضعف ما ذكره ابن عبد البر قال : « وروى الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن السائب بن يزيد قال : كان القيام على عهد عمر بثلاث وعشرين ركعة » . (٢)  
قلت : وهذا سند ضعيف لأن ابن أبي ذباب هذا فيه ضعف من قبل حفظه ، قال ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (١/٢/٨٠) : « قال أبي : يروي عنه الدراوردي أحاديث منكورة ، وليس بذلك القوي ، يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : لا بأس به » .

---

(١) وهذا البيان الظاهر لكل ذي عينين يسقط قول من لم يصب من مؤلفي « الإصابة » ! ( ص ٨ ) : « قد صحت رواية العشرين بالاسناد الصحيح من وجوه » كذا زعموا ! ومن الغريب أنهم لم يذكروا كلمة واحدة في بيان وجه صحة شيء من الاسانيد التي أشاروا إليها ! ولو كانوا منصفين لتذكروا قول من قال :

والدعائي ما لم تقيموا عليها بينات أبناؤها أدعياء !

(٢) عمدة القاري ( ٣٥٧/٥ ) .

قالت : ولذلك كان مالك لا يعتمد عليه كما في « التهذيب »  
للحافظ ابن حجر ، وقال في « التقريب » : « صدوق بهم » .  
قلت : فمثله لا يحتاج بروايته لما يخشى من وهمه لا سيما عند  
مخالفته للثقة الثبت ، ألا وهو محمد بن يوسف بن اخت السائب  
فإنه قال : « إحدى عشرة ركعة » كما سبق .

على أننا لا ندري إذا كان السند بذلك إليه صحيحاً ، فليس  
كتاب ابن عبد البر في متناول يدنا للرجوع إليه فننظر في سائر  
سنده ان كان ساقه .

ومثل هذه الرواية في الضعف رواية يزيد بن رومان  
قال :

« كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان  
بثلاث وعشرين ركعة » .

رواه مالك ( ١٣٨/١ ) وعنه الفريابي ( ١/٧٦ ) وكذا  
البيهقي في « السنن » ( ٤٩٦/٢ ) وفي « المعرفة » وفيه ضعفه بقوله :  
« يزيد بن رومان لم يدرك عمر » (١) .

---

( ١ ) واقره الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » ( ١٥٤/٢ ) .  
وبعد كتابة . اتقدم طلع علينا الاستاذ العاضل عبد الغني الباقعي  
برسالة صغيرة تحت عنوان « رسالة . وجهة الى الشيخ محمد نديب الرفاعي في »

وكذا ضعفه النووي في «المجموع» فقال (٣٣/٤) :

موضوع قيام شهر رمضان : صلاة التراويح « وهي في نظرنا لا فارق بينها وبين رسالة «الاصابة» من حيث خلوها من التحقيق العلمي ، وان كان قد حاول أن لا يقع فيما وقع فيه اصحابه ومؤلفو الرسالة المذكورة من الافتراءات والاختطأ ونحوها فقد افتتح الرسالة بعد البسملة بقوله : «أخي الفاضل الشيخ محمد نسب الرفاعي ...» وكرر كلمة «أخي» في غير مكان ، وهذا شيء جميل كنا نود لو أن الاستاذ الفاضل التزم في رسالته ما تقتضيه هذه الاخوة الاسلامية من الاكتفاء بالتناسح بالتي هي أحسن ، ولكن من المؤسف ان نقول ان حضرته خرج عن ذلك في غير مكان منها ، فهو تارة يسب أخاه الى «منازعة الغلبة والظهور» ( ص ٤ ) ، وتارة يرميه بـ «سبة الكذب الى رجال الحديث والى الفقهاء المجتهدين ...» ( ص ١٠ ) وقارة اخرى يتهمه بان ثناه على الأئمة الاربعة « من الثناء التحوطي » ! ( ص ١٦ - ١٧ ) وغير ذلك من التهم التي لا يتسع هذا التعليق للإشارة اليها ! والمهم هنا أن أبين ان رسالته هذه تلتقى مع الرسالة السابقة في ثلاثة أمور :

الاول : صحة رواية العشرين عن عمر .

الثاني : اتفاق السلف منذ الصدر الثاني من خلافة الفاروق على العشرين .

الثالث : صلاة عمر الإحدى عشرة ركعة انما كانت في أول الامر .

وكل من يدرس كتابنا هذا دراسة علم وفهم وانصاف يتبين له بوضوح ان هذه الامور كلها غير صحيحة . وبذلك تعرف قيمة رسالة الاستاذ الباجقني ، وأنه لم يصنع شيئاً إلا إعادة ما دندن حوله اصحابه مؤلفو رسالة «الاصابة» ! نعم انه أتى بشيء جديد زائد عليهم . حيث صحح رواية يزيد بن رومان هذه المنقطعة باتفاق العلماء ، ولينته اكتفى بذلك ! بل نسب الى البجلي انه صححها ! مع أنه قد ضعفها كما اوهمناك على نص كلامه في ذلك ، فقال الاستاذ الباجقني ( ص ٩ ) :

==

« رواه البيهقي ، ولكنه مرسل ، فان يزيد بن رومان لم يدرك عمر » وكذلك ضعفه العيني بقوله في « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » ( ٣٥٧/٥ ) : « سنده منقطع » .  
فهذه الرواية ضعيفة لانقطاعها بين ابن رومان وعمر ، فلا حجة فيها ، لاسيما وهي مخالفة للرواية الصحيحة عن عمر في أمره بالاحدى عشرة ركعة .

ومثلها في الضعف ايضاً ما روى ابن أبي شبة في « المصنف » ( ٢/٨٩/٢ ) عن وكيع عن مالك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب أمر رجلاً أن يصلي بهم عشرين ركعة .  
وهذا منقطع ايضاً ، قال العلامة المباركفوي في « التحفة » ( ٨٥/٢ ) :

قال النيسابوري في « آثار السنن » : « رجاله ثقات ، لكن يحيى بن سعيد الانصاري لم يدرك عمر » انتهى قلت : الامر

---

= « انظر ما فعله الامام البيهقي فانه وجد حديث السائب بن يزيد الذي في الموطأ صحيحاً ، ووجد معه حديث يزيد بن رومان ايضاً صحيحاً » !

وانا لا أرمي الاستاذ بما رمى هو غيره من تهمد الكذب على المحدثين!!  
حاشاه من ذلك ، ولكني أقول : إنه تولى أمراً ليس من اختصاصه ولا يحسنه ، فوقع في الكذب من حيث لا يقصده ، ورحم الله أمراً عرف حده فوقف عنده .

كما قال النيموي ، فهذا الاثر منقطع لا يصلح للاحتجاج ، ومع هذا فهو مخالف لما ثبت بسند صحيح عن عمر رضي الله عنه أنه أمر أبي بن كعب وقيماً الداري أن يقوموا للناس بأحدى عشرة ركعة . أخرجه مالك في « الموطأ » ، وقد تقدم ، وأيضاً هو مخالف لما ثبت عن رسول الله ﷺ بالحديث الصحيح .

**نصف ارماسم الشافعي والترمذي لعمر العشرين عن عمر**

هذا : وقد اشار الترمذي في سننه ( ٧٤/٢ ) الى عدم ثبوت عدد العشرين عن عمر وغيره من الصحابة فقال :  
« روى عن علي وعمر وغيرهما من اصحاب النبي ﷺ » .  
وكذلك قال الشافعي : في العشرين عن عمر ، كما نقله صاحبه المزني عنه في مختصره ( ١٠٧/١ ) .

فقولها : « روي » تضعيف منها للمروي كما هو معروف عند المحدثين ، فإن من المفروض ان الامام الشافعي والترمذي من ائلك العلماء المحققين الذين عناهم النووي رحمه الله بقوله في « المجموع » ( ٦٣/١ ) :

« قال العلماء المحققون من أهل الحديث وغيرهم : إذا كان الحديث ضعيفاً لا يقال فيه قال رسول الله ﷺ ، أو فعل أو أمر أو نهى أو حكم ، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم . وكذا لا يقال فيه : روى أبو هريرة ، أو قال أو ذكر أو أخبر أو حدث أو نقل أو أفتى وما أشبهه ، وكذا لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفاً ، فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم ، وإنما يقال في هذا كله روي عنه ، أو نقل عنه أو حكى عنه ، أو بلغنا عنه ، أو يقال ، أو يذكر ، أو يحكى ، أو يروى ، أو يرفع ، أو يعزى ، وما أشبه ذلك من صيغ التمريض ، وليست من صيغ الجزم قالوا : فصيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن ، وصيغ التمريض لما سواهما وذلك أن صيغة الجزم تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن يطلق إلا فيما صح ، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه . وهذا الأدب أدخل به المصنف وجماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، بل جماهير أصحاب العلوم مطلقاً ، ما عدا حذائق المحدثين ، وذلك تساهل قبيح ، فانهم يقولون كثيراً في الصحيح : « روي عنه » وفي الضعيف « قال » و « روى فلان » وهذا جيد عن الصواب .

### هذه الروايات لا يقوي بعضها بعضها

قد يقول البعض : سامنا بضعف مفردات هذه الروايات ،  
ولكن ألا يقوي بعضها بعضاً لكثرتها ؟  
فأقول : كلا ، وذلك لوجهين :

الاول : ان هذه الكثرة يحتمل أن تكون شكلية غير  
حقيقية ، فانه ليس لدينا إلا رواية السائب بن يزيد المتصلة ،  
ورواية يزيد بن رومان ويحيى بن سعيد الانصاري المنقطعة ،  
ومن الجائز أن يكون مدار هذه الرواية على بعض من روى  
الرواية الاولى ، وجائز غير ذلك كما يأتي ، ومع الاحتمال يسقط  
الاستدلال .

الثاني : أننا اثبتنا فيما تقدم أن رواية مالك عن محمد بن  
يوسف الثقة ثبتت عن السائب بالاحدى عشرة ركعة هي  
الصحيحة ، وأن من خالف مالكا فقد اخطأ ، وكذلك من  
خالف محمد بن يوسف ، وهما ابن خزيمة وابن أبي ذباب فروايتهما  
شاذة ، ومن المقرر في علم المصطلح أن الشاذ منكر مردود لأنه



خطأ ، والخطأ لا يتقوى به ! قال ابن الصلاح في « المقدمة »  
( ص ٨٦ ) :

« إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه ، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً ، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره ... فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً باتقانه وضبطه قبل ما انفرد به ... » .

ولا شك أن هذه الرواية من النوع الاول لأن راويها مخالف لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط فهي مردودة ، ومن الواضح أن سبب رد العلماء للشاذ إنما هو ظهور خطأها بسبب المخالفة المذكورة ، وما ثبت خطأه فلا يعقل أن يقوى به رواية أخرى في معناها فثبت أن الشاذ والمنكر بما لا يعتد به ولا يستشهد به ، بل إن وجوده وعدمه سواء !

ثم أن رواية يزيد بن رومان ويحيى بن سعيد الانصاري المنقطعتين لا يجوز أن يقال : إن احدهما تقوي الاخرى لأن الشرط في ذلك أن يكون شيوخ كل من الذين أرسلها غير

شيوخ الآخر<sup>(١)</sup> ، وهذا لم يثبت هنا لأن كلام الراويين يزيد وابن سعيد مدني ، فالذي يغلب على الظن في هذه الحالة أنها اشتركا في الرواية عن بعض الشيوخ ، وعليه ، فمن الجائز أن يكون شيخها الذي تلقيا عنه هذه الرواية ، إنما هو شيخ واحد ، وهذا قد يكون مجهولاً أو ضعيفاً لا يحتج به ، ومن الجائز أنها تلقياها عن شيخين متغايرين ، ولكنها ضعيفان لا يعتبر بهما ، وجائز أيضاً أن يكون هذان الشيخان هما ابن خصفة وابن أبي ذباب ، فانهما مدينان أيضاً ، وقد اخطأ في هذه الرواية كما تقدم ، وعليه تكون رواية يزيد وابن سعيد خطأ أيضاً ، كل هذا جائز محتمل ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال ، قال شيخ الاسلام ابن تيميه رحمه الله :

« والمراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردّها ، وأصح الأقوال أن منها المقبول ، ومنها المردود ، ومنها الموقوف... وما كان من المراسيل مخالفاً لما رواه الثقات كان مردوداً ،

---

(١) انظر « نتائج الافكار » الأمير الصنعائي ( ٢٨٨/١ ) وقد بسطت القول في هذا الشرط في كتابي « نصب المجانيق لنسف قصة الغرائيق » وليس هو في متناول اليد لأرجع إليه واستفيد منه في هذا البحث .

وان جاء المرسل من وجهين ، كل من الراويين أخذ العلم عن غير شيوخ الآخر ، فهذا مما يدل على صدقه ، فان مثل ذلك لا يتصور في العادة مماثل الخطأ فيه ... » (١٦) .

والغفلة عن هذا الشرط أوقع بعض كبار العلماء في تصحيح بعض القصص الظاهرة بالطلان ، مثل قصة الغرائق المشهورة ، كما بينته في كتابي السابق « نصب المجانيق انسف قصة الغرائق » فليتنبه لهذا فإنه مهم جداً .

وما ذكرته هنا في هذه الروايات عن عمر يقال مثله أو نحوه في الروايات الآتية عن علي وغيره في الفصل الخامس ، يزداد عليه ان بعضها ضعيف جداً كالطريق الثاني عن علي ، فلا يصلح أن يقوى به الطريق الاول .

فتذكر هذا فإنه ينفعك إن شاء الله تعالى .

### الجمع الصحيح بين الروايتين عمر

وإذا تبين للقارئ ضعف هذه الروايات عن عمر فلا

---

(١) من كتاب مخطوط الحافظ ابن عبد الهادي محفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق ( حديث ٥٥ : - ق ٢٢٥ ٢٢٧ ) .

ضرورة حينئذ الى الجمع بينها وبين الرواية الصحيحة عنه كما فعل بعضهم - فقال : « إنهم كانوا يقومون أول الأمر بإحدى عشرة ركعة ، ثم كانوا يقومون بعشرين ويوترون بثلاث » لأننا نقول أن الجمع فرع التصحيح ، وهذه الروايات غير صحيحة ، فلا داعي للجمع المذكور ، على أنه يمكن معارضة هذا الجمع ، فقال المباركفوري رحمه الله ( ٧٦/٢ ) عقب الجمع المذكور :

« قلت : فيه أنه لقائلى أن يقول : بأنهم كانوا يقومون أولاً بعشرين ركعة ، ثم كانوا يقومون بإحدى عشرة ركعة ، وهذا هو الظاهر لأن هذا كان موافقاً لما هو الثابت عن رسول الله ﷺ ، وذالك كان مخالفاً له فتفكر » .

المعروف - لو صحح - إنما كان لهذا وقد زالت !

على أنه لو فرضنا أن أحداً لم يقتنع من البيات السابق بضعف عدد العشرين عن عمر ، - وهذا بعيد جداً عن العالم المنصف - أو فرضنا أن أحداً جاءنا برواية صحيحة عن عمر بالعدد

المذكور - وهذا أبعد من الأول - فأنا نقول إنه لا يازم من ذلك التزام العمل بهذا العدد بحيث يهجر العمل بما ثبت في السنة عنه ﷺ من الإحدى عشرة ركعة، فضلاً عن أن يعتبر العامل بهذه السنة خارجاً عن الجماعة ! ذلك لأن الالتزام شيء زائد على الفعل في مثل ما نحن فيه، إذ أن فعل عمر لعشرين إنما يدل على مشروعيته فقط ولا يفيد أكثر من ذلك، لأنه مقابل بفعل النبي ﷺ المخالف له من حيث العدد، فلا يجوز والحالة هذه اهدار فعله ﷺ والاعراض عنه بالتزام ما فعله عمر رضي الله عنه فقط، بل غاية ما يستفاد منه جواز الاقتداء به في ذلك مع الجزم والقطع بأن الاقتداء بفعله ﷺ أفضل. وهذا مما ينبغي أن لا يرتاب فيه عاقل. وانظر (ص ٤٦)

وهذا كله يقال لو فرضنا أن عمر زاد على العدد المسنون بحجة أن الزيادة لا مانع منها مطلقاً - كما يزعم البعض وسبق الرد عليه - أما وعمر لم يأت بها من هذا الباب بل بعللة التخفيف على الناس من طول القيام الذي كان ﷺ يقوم بالناس في صلاة التراويح، كما وقف عليه القارئ الكريم في الأحاديث التي أوردناها في الفصل الأول (ص ١٠-١٨)، فقد ذكر غير

واحد من العلماء أن مضاعفة العدد كانت عوضاً عن طول القيام<sup>(١)</sup> أقول : فهذه المضاعفة مع تخفيف القراءة في القيام - لو فعلها عمر رضي الله عنه - لكان له ما قد يبرره في ذلك العصر ، لأنهم مع ذلك كانوا لا يفرغون من صلاة التراويح في عهد عمر إلا مع الفجر كما سبق ( ص ٥٢ ) ، وكانوا مع هذا التخفيف المزعوم يقرأ إمامهم في الركعة الواحدة ما بين العشرين والثلاثين آية ،<sup>(٢)</sup> يضاف الى ذلك أنهم كانوا يسوون بين الأركان من القيام والركوع والسجود وما بين ذلك فيطيلونها حتى تكون بعضها قريباً من بعض ويكثر فيها من التسبيح والتحميد والدعاء والذكر كما هو السنة في كل ذلك ،<sup>(٣)</sup> وأما اليوم فليس هناك شيء من هذه القراءة الطويلة حتى تخفف ويعوض عنها بزيادة الركعات ! فإن أكثر أئمة المساجد

---

(١) انظر « الفتاوى » لشيخ الاسلام ابن تيمية ( ١٤٨/١ ) و« فتع الباري » ( ٢٠٤/٤ ) و« الحاوي للفتاوى » للسيوطي ( ٧٧/٢ ) وغيرها .  
(٢) روى ابن أبي شيبة ( ٢/٨٩ ) والفريابي ( ٢/٧٦ ) بسند صحيح عن عمر أنه دعا القراء في رمضان فأمر أسرعهم قراءة ان يقرأ ثلاثين آية ، والوسط خمسة وعشرين والبطيء عشرين آية .  
(٣) راجع تفصيل هذا الاجال في كتابنا « صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » .

ليخففون القراءة في هذه الصلاة - كما هو مشاهد - الى درجة أنه لو قيل لهم خففوا القراءة ، لما وجدوا سبيلاً الى ذلك إلا أن يتركوا القراءة مطلقاً بعد الفاتحة ! أو لاقتصروا - في أحسن الاحوال - على مثل آية ( مدهامتان ) ، وقد بلغني أن بعضهم فعل ذلك ! وهذه الفاتحة التي يقرؤونها فانهم قد ذهبوا بطلاوتها وحلاوتها لشدة السرعة التي يقرؤونها بها ، حتى أن الكثيرين منهم ليأتون عليها بنفس واحد خلافاً للسنة التي تنص أنه ﷺ كان يقرؤها آية آية ،<sup>(١)</sup> ولئن وجد في أولئك الأئمة من يطيل القراءة بعض الإطالة فانهم قد انفقوا جميعاً على الاعراض عن تسوية الأركان والمقاربة بينها مع أن سنة ذلك ثابتة في احاديث كثيرة منها حديث حذيفة بن اليمان المتقدم ( ص ١٥ ) .

أقول : فهذا الواقع الذي عليه غالب المسلمين اليوم - فيما أعلم - يجعل العلة التي من أجلها زيدت ركعات التراويح زائفة ، وبزوالها يزول المعاول وهو عدد العشرين ، فوجب إذن - من

---

« ١ » والحديث الذي يروى في فضل قراءة الفاتحة بنفس واحد كذب موضوع ، وإن لهجته بعض الشيوخ ؛ وسيفسر الكلام عليه في مقالات « الإجماع الضميمة والموضوعة » التي تنشر تباعاً في مجلة التمدن الاسلامي .

هذه الجهة ايضاً - الرجوع الى العدد الوارد في السنة الصحيحة والتزامه وعدم الزيادة عليه ، مع حض الناس على اطالة القراءة وأذكار الاركان فيها قدر الطاقة اقتداء بالنبي ﷺ والسلف الصالح رضي الله عنهم .

وأعتقد أن هذا الواقع سيحمل من شاء الله من المفكرين المصلحين علي أن يتبنوا رأينا بضرورة الرجوع في حالة التراخي الى سنته ﷺ كما وكيفاً فقد فعلوا مثله في مسألة اخرى هي أهم من هذه من حيث نتائجها وانرها في المجتمع وفي ظهور مخالفاتها لعمر رضي الله عنه ، إلا وهي اعتبار الطلاق الواقع من الرجل بلفظ ثلاث طلاقاً واحداً ، وقد كانوا الى زمن قريب يعتبرونه ثلاثاً ( لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ) ، وعهدتهم في ذلك اطباق كتب المذاهب الأربعة عليه تبعاً لرأي عمر رضي الله عنه فيه مع علمه بأن النبي ﷺ كان يجعله طلاقاً واحداً ، (١) فإذا

---

(١) روى مسلم « ١٨٣/٤ - ١٨٤ » وغيره عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر : ان الناس قد استمجلوا في امر قد دلت لهم فيه أناة ( أي مهلة وبقية استمتاع لا انتظار المراجعة ) فلو أمضيناه عليهم ، فأهضاه عليهم .





بهم اليوم يدعون رأي عمر هذا مع ثبوته عنه، لما رأوا أن هذا  
 الرأي قد عاد على الناس في هذا العصر بخلاف ما رمى إليه عمر  
 رضي الله عنه من الإصلاح، فرجعوا إلى السنة لأنه تبين لهم  
 - بعد لأي ! - أن الإصلاح المنشود لا يتحقق إلا بها ! ومن  
 العجائب أن الكثيرين منهم كانوا إلى عهد قريب يعادون ابن  
 تيمية رحمه الله أشد العدا، ويطعنون فيه أشد الطعن لافتائه  
 بهذه السنة وتركه لرأي عمر واجتهاده المخالف لها، وينسبونه  
 بسبب ذلك إلى الخروج عن الجماعة !<sup>(١)</sup> فإذا بهم اليوم يقضون  
 بما كانوا بالأمس به يكفرون ! ذلك لأنهم لا يعرفون الرجوع  
 إلى السنة والعمل بها لأنه هو الواجب شرعاً، بل إنما يرجعون  
 إليها تحت تأثير الحوادث والتجارب ومراعاة للمصالح ! فعسى أن  
 يتبنوا الرجوع إلى سنته ﷺ في صلاة التراويح للحرص القرآن  
 فإن الله تبارك وتعالى يقول في نبيه ﷺ وسنته ( فلا وربك  
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً  
 مما قضيت ويساموا تسامياً ) ، ويقول : ( قد جاءكم من الله نور

---

«١» كما فعلوا بنا تماماً مع أننا في الحقيقة لم نخالف عمر بل وافقناه  
 في الرواية الصحيحة عنه، ورواية العشرين لا تصح عنه كما سبق بيانه .

وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ،  
ويخرجهم من الظلمات الى النور بإذنه ويهديهم الى صراط  
مستقيم ( ١ ) .

( ١ ) من المعلوم اليوم أن كثيراً من المحاكم الشرعية الاسلامية تبنت  
في هذا العصر رأي ابن تيمية المتمد على حديث ابن عباس القائل بأن الطلاق  
يلفظ ثلاث لا يقع إلا طلقة واحدة ، وذلك على سماع وبصر جميع القضاة  
والمفتين المستقلين منهم والمقلدين ! ومع أن هذا الرأي مخالف مخالفعة صريحة  
لاجتهاد عمر القائل بوقوع هذا الطلاق ثلاثاً لم نسمع لأولئك المؤلفين  
-- المظاهرين بالانتصار للخلفاء الراشدين -- صوتاً ولو خافتاً في إنكار هذه  
المخالفة كما فعلوا في تظاهروهم بالانتصار له في زيادته المزعومة على ركعات  
التراويح ! مع أن المسألة الأولى أخطر من هذه بكثير والفارق بينها  
كبير ، ففي المسألتين حديثان صحيحان : حديث ابن عباس هذا وحديث  
عائشة في الاحدى عشرة ركعة فالحديث الاول صحت مخالفعة عمر له ، والحديث الثاني لم  
تصح مخالفته له كما سبق بيانه ، والاول لم يأخذ به امام من الأئمة الاربعة ،  
والثاني أخذ به بعضهم كما سيأتي ، ثم الحديث الاول يناقض رأي عمر مناقضة  
ظاهرة لأنه يحكم ببقاء الزوجة في عصمة الزوج ، وعمر يجرها عليه البتة ،  
وأما الحديث الثاني فلا يناقض زيادة عمر - لو صحت مناقضة ظاهرة لأن الاحدى  
عشرة ركعة صحيحة اتفاقاً وهي بعض ركعات عمر ، فليت شعري ما الذي  
حل أولئك المؤلفين على الاهتمام بالإنكار الشديد المقرون بالهت والافتراء  
على من تمسك بالحديث الثاني ولم يبدو أي اهتمام أو اعتراض على الذين  
أخذوا بالحديث الاول ، مع أن كلا من الآخذ بالحديث الاول أو الثاني  
مخالف لعمر عندهم ، بل الآخذ بالاول أشد مخالفة له كما سبق بيانه 17 ==

٥ - لم يثبت أن أمراً من الصحابة صدرها عشرين

تحقيق الآثار الواردة عنهم في ذلك وبيان ضعفها

وهناك روايات أخرى عن غير عمر من الصحابة رضي الله عنهم فيها أنهم كانوا يصلون العشرين ، ولما كانت جميعها مما لا يثبت امام النقد العلمي الصحيح ، وقد اغتربها كثيرون ، كان لابد من بيان ضعفها ، حتى يكون المؤمن على بينة من أمرها ، فأقول :

١ - عن علي رضي الله عنه وله عنه طريقان :

الاول : عن أبي الحسن أن علياً أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة . رواه ابن أبي شيبه في « المصنف »

---

== والجواب ندعه للقارىء الباب !

وأنا أقول كلمة حق إن شاء الله تعالى : كل من يبادر الى الانكار على من تمسك بعبث عائشة وترك ركعات عمر المزعومة الزائدة على السنة بالكتابة أو الحفابة أو التدريس ولا يتعرض للانكار على من تمسك بحديث ابن عباس وترك اجتهاد عمر المخالف له مع معرفته بالحقائق التي ذكرناها فهو شخص معرض بها كان شأنه !

( ١/٩٠/٢ ) والبيهقي ( ٤٩٧/٢ ) وقال :

« وفي هذا الاسناد ضعف » .

قلت : وعلته أبو الحسناء هذا قال الذهبي : « لا يعرف » ،

وقال الحافظ : « مجهول » .

قلت : وأنا أخشى أن يكون فيه علة أخرى وهي الاعمال

بين أبي الحسناء وعلي فقد قال الحافظ في ترجمته من « التهذيب » :

« روى عن الحكم بن عتيبة عن حنش عن علي في الاضيحة »

قلت : فينبه وبين علي شخصان ، والله اعلم .

الثاني : عن حماد بن شعيب عن عطاء بن السائب عن أبي عبد

الرحمن السامي عن علي رضي الله عنه قال :

« دعى ( أي علي رضي الله عنه ) القراء في رمضان فأمر

منهم رجلاً يصلي بالناس عشرين ركعة ، قال : وكان علي رضي

الله عنه يوتر بهم »

رواه البيهقي ( ٤٩٦/٢ ) واسناده ضعيف فيه علتان :

الاولى : عطاء بن السائب فإنه كان قد اختلط .

الثانية : حماد بن شعيب فإنه ضعيف جداً كما أشار اليه

البخاري بقوله : « فيه نظر » ، وقال مرة : « منكر الحديث »

فانه إنما يقول هذا فيمن لاخل الرواية عنه كما نبه اليه العلماء ،  
فلا يستشهد به ولا يصلح للاعتبار<sup>(١)</sup> .

قلت : وقد خالفه محمد بن فضيل فرواه ابن أبي شيبه عنه عن عطاء بن  
السائب به مختصراً بلفظ « عن علي انه قام بهم في رمضان » ليس فيه  
العدد مطلقاً ، فهذا بما يدل على ضعف ابن شعيب هذا لأن  
محمد بن فضيل ثقة ، ولم يرو ما روى ابن شعيب وروايته منكورة  
على مقتضى قواعد علم الحديث .

٢ - عن أبي بن كعب وله عنه طريقان ايضاً :

الاول رواه ابن أبي شيبه في « المصنف » ( ١/٩٠/٢ ) بسند

صحيح الى عبد العزيز بن ربيع قال :

« كان أبي بن كعب يصلي بالناس في رمضان بالمدينة عشرين

ركعة ، وبوتر بثلاث » .

---

(١) انظر « التدريب » للسيوطي ، ومختصر علوم الحديث لابن كثير

و « التحرير » لابن الهمام ، و « الرفع والتكميل » لابي الحسنات ( ص ١٥ )

و « تحفة الاخوذ » ( ٧٥/٢ ) وغيرهم وقد اتفقوا جميعاً على ثبوت فساد الامام

البخاري هذا المعنى بهذه الكافة فلا يفتقر القارىء الكريم بتشكيك الشيخ

الحبشي في رسالته « التعقيب الحثيث » ( ص ٨ ) في ثبوت ذلك عن البخاري

بقوله : « إن صحح عنه » فانه من بدعه التي لا أعلم احداً سبقه اليه .

ولكنه منقطع بين عبد العزيز هذا وأبي ، فان بين وفاتها  
نحو مائة سنة أو أكثر<sup>(١)</sup> ، ولهذا قال العلامة النيموي الهندي :  
« عبد العزيز بن ربيع لم يدرك أبي بن كعب » . نقله  
المباركفوري ثم عقب عليه بقوله (٧٥/٢) .

« الامر كما قال النيموي ، فأثر أبي بن كعب هذا منقطع ،  
ومع هذا فهو مخالف لما ثبت عن عمر رضي الله عنه أنه أمر أبي  
بن كعب وقيماً الداري أن يقوما للناس بأحدى عشرة ركعة  
وأيضاً هو مخالف لما ثبت عن أبي بن كعب أنه صلى في رمضان  
بنسوة في داره ثمان ركعات وأوتر وقد تقدم ذكره تيمامه » .  
قلت : يشير الى ما ذكره قبل صفحة وهو قوله :

« ويدل على هذا القول الأخير الذي اختاره مالك أعني  
أحدى عشرة ركعة ما رواه أبو يعلى من حديث جابر عن عبد  
الله قال : جاء أبي بن كعب الى رسول الله ﷺ فقال يا رسول  
الله أنه كان مني الليلة شيء يعني في رمضان ، قال : وما ذلك  
يا أبي ؟ قال : نسوة في داري فان : إنا لانقرأ القرآن فنصلي  
بصلاتك ؟ قال : فصليت بين ثمان ركعات وأوترت ، فكانت

---

(١) انظر ترجمتها في « تهذيب التهذيب » وغيره .

سنة الرضى ، فلم يقل شيئاً<sup>(١)</sup> ، قال الميثمي في « مجمع الزوائد » :  
استناده حسن .

الطريق الثاني : أخرجه الضياء المقدسي في « المختارة »  
( ٣٨٤ / ١ ) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي  
العالية عن أبي بن كعب أن عمر أمر أبا أيوب أن يصلي بالناس في  
رمضان فقال : إن الناس يصومون النهار ولا يجنون أن  
يقرأوا ، فلو قرأت القرآن عليهم بالليل ، فقال : يا أمير المؤمنين  
هذا شيء لم يكن ، فقال : قد علمت ، ولكنه أحسن ، فصلى  
بهم عشرين ركعة .

قلت : وهذا اسناد ضعيف أبو جعفر هذا واسمه عيسى بن  
أبي عيسى بن ماهان أورده الذهبي في « الضعفاء » وقال :  
« قال أبو زرعة : بهم كثيراً ، وقال أحمد : ليس بقوي ،  
وقال مرة : صالح الحديث ، وقال الفلاس : سيء الحفظ ،  
وقال آخر : ثقة » ثم أعاده الذهبي في « الكنى » وقال :  
« جرحوه كلهم » ، وجزم الحافظ في « التقریب » بأنه

( ١ ) قلت : رواه ابن نصر ( ص ٩٠ ) بلفظ : « فسكت عنه وكان  
شبه الرضى » وسنده محتمل التحسين عندي ، والله أعلم .

« سيء الحفظ » وقال ابن القيم في « زاد المعاد » ( ٩٩/١ ) :  
 « صاحب منا كبير لا يحتاج بما تفرد به أحد من أهل الحديث البتة » .  
 قلت : وهذا لا يشك فيه الباحث المتتبع لأحاديثه فإنه  
 كثير المخالفة لروايات التقات ، ومن ذلك هذا الحديث ، (١) فقد  
 تقدم بالاسناد الصحيح عن عمر أنه أمر أبا أن يقوم للناس  
 بأحدى عشرة ركعة ، ولا يعقل أن يخالف أبي أمر أمير المؤمنين  
 لاسيما وهو موافق لسنة سيد المرسلين ﷺ فعلا وتقريراً لأبي  
 كما تقدم بيانه .

وفيه مخالفة أخرى وهو قوله : « هذا شيء لم يكن »  
 ويبعد أن يقوله أبي ويوافقه عمر رضي الله عنهما وقد كان هذا  
 الاجتماع في عهد ﷺ كما سبق بيانه بالأحاديث الصحيحة  
 في الفصل الاول والمفروض أنها شهدا أو على الأقل علم ذلك ،  
 وهما من هما في العلم .

---

( ١ ) ومن ذلك أيضا حديثه بهذا السند عن أنس قال : « ما زال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي في صلاة الغداة حتى فارق الدنيا » وقد  
 ضمه العلماء المحققون وبينوا مخالفة الحديث الصحيح عن أنس « أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم يكن يفتي إلا إذا دعى لغوم أو دعى على غوم »  
 فانظر « نسب الراية » ( ١٣٢/٢ ) و « الجوهر النقي » ( ٢٠٩/٢ )  
 و « زاد المعاد » ( ٩٩/١ ) و « تلخيص الحبير » ( ٩٣ ) .



وبالجملة فهذه الرواية عن أبي منكرة لا تقوم بها حجة .

٣٣ - عن عبد الله بن مسعود ، رواه ابن نصر في « قيام الليل » <sup>(١)</sup> ( ص ٩١ ) عن زيد بن وهب : كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يصلي بنا في شهر رمضان فينصرف وعليه ليل . قال الاعمش : كان يصلي عشرين ركعة ويوتر بثلاث . قال المباركفوري في « التحفة » ( ٧٥ / ٢ ) :

« وهذا ايضاً منقطع فإن الاعمش لم يدرك بن مسعود » . قلت : وهو كما قال ، بل لعله معضل فإن الاعمش إنما يروي عن ابن مسعود بواسطة رجلين غالباً ، كما لا يخفى على المتتبع لمسند بن مسعود ، ثم اننا لاندرى اذا كان السند بذلك صحيحاً الى الاعمش ، لأنه قد حذف السند مختصر الكتاب وهو الشيخ المقرئ ، وليته لم يفعل فقد اضاع علينا بذلك معرفة درجة كثير من احاديث الكتاب ! والظن أنه لا يصح الى الاعمش ، فقد روى الطبراني هذا الاثر من طريق زيد بن

---

( ١ ) هذا كتاب قيم جداً حفظ لنا فيه مؤلفه الامام الحافظ محمد بن نصر المروزي كثيراً من الاحاديث والآثار العزيرة التي قد لا يوجد كثير منها في كتاب غيره . إلا أنه قد أذهب علينا كثيراً من فوائده مختصره الملامة المقرئ إذ حذف بعض أسانيده ! وقد طبع في الهند .

وهب المذكور ، كما في « المجمع » ( ١٧٢/٣ ) ولم يذكر قول  
الاعمش هذا فلعل في الطريق اليه روايا ضعيفاً لمؤء حفظ أو  
غيره ، والله اعلم <sup>(١)</sup> .

هذا كل ما وقفنا عليه من الآثار المروية عن الصحابة رضي  
الله عنهم في الزيادة على ما ثبت في السنة في عدد ركعات التراويح  
وكلمها ضعيفة لا يثبت منها شيء ، وقد اشار الترمذي الى تضعيفها  
كما سبق ( ص ٦٣ ) ، وظنى ان القارىء الكريم لا يراها مجموعة في  
كتاب بهذا التبسع للطرق والتحقيق العلمي الدقيق ، فالحمد لله  
الذي بنعمته تم الصالحات .

### ١٠ اجماع على العشرين

لقد تبين لنا من التحقيق السابق أن كل ما روى عن الصحابة  
في أنهم صلوا التراويح عشرين ركعة ، لا يثبت منه شيء ، فما  
ادعاه البعض : « ان الصحابة اجمعوا على ان التراويح عشرون

---

( ١ ) ثم رأيت العيني قد ساق سنده في « المدة » ( ٣٥٧/٥ ) نقلاً  
عن ابن زهر ، فتبين لي أنه صحيح الى الاعمش فوجب التنبيه عليه والاعتذار  
في تضعيفه على الانقطاع او الاعتيال .

وركعة»<sup>(١)</sup> مما لا يعول عليه لأنه بنى على ضعيف ، وما بنى على ضعيف فهو ضعيف ، ولذلك جزم العلامة المباركفوري في «التحفة» ( ٧٦/٢ ) بـ «أنها دعوى باطلة» . ويؤيده أنها لو كانت صحيحة لم يجوز لمن بعدهم أن يخالفوهم ، وقد اختلفوا على أقل من هذا العدد وأكثر منه كما يأتي قريباً ، وادعاء مثل هذا الاجماع مما يحمل المحققين على أن لا يتسرعوا في قبول كل اجماع يرد ذكره في بعض الكتاب ، فقد ثبت بالتبعية أنه لا يصح كثير مما يذكر فيه ، ومن الامثلة ايضاً على ذلك الاجماع الذي نقله بعضهم في أن الوتر ثلاث ركعات مع أنه ثبت عن غير واحد من الصحابة الايتار بركعة واحدة فقط كما سيأتي قبيل الفصل السابع ، ولهذا قال المحقق صدوق حسن خان في مقدمة كتابه «السراج الوهاج من كشف مطالب صحيح مسلم بن الحجاج» ( ٣/١ ) :

« وقد حصل التساهل البالغ في نقل الاجماع ، ودار من لا يجب ( كذا الاصل واهل الصواب : نصيب ) له من مذاهب

---

(١) انظر «المعدة» ( ٣٥٧/٥ ) و «معرفة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» ( ١٧٥/٢ ) وغيرها .

أهل العلم يظن أن ما اتفق عليه أهل مذهبه أو أهل قطره هو  
اجماع ، وهذه مفسدة عظيمة ، فيأتي هذا الناقل بمجرد الدعوى  
بما نعم به البلوى ذا هلا عن لزوم الخطر العظيم على عباد الله  
تعالى من هذا النقل الذي لم يكن على طريق التثبت والورع ،  
وأما أهل المذاهب الأربعة فقد صاروا يعدون ما اتفق عليه بينهم  
مجمعا عليه ولا سيما المتأخر عصره منهم كالنووي في شرحه لمسلم  
ومن فعل كفعله ، ولبس هذا هو الاجماع الذي تكلم العلماء  
بجحيته فان خير القرون [ القرن الاول ] ثم الذين يلوونهم ثم  
الذين يلوونهم هم كانوا قبل ظهور المذاهب ، ثم كان في عصر كل  
واحد من الأئمة الأربعة من أكابر أهل العلم الناهضين بالاجتهاد  
من لا يأتي عليه الحصر ، وهكذا جاء بعد عصرهم الى هذه الغاية  
وهذا يعرفه كل عارف منصف ، ولكن الانصاف عقبة كؤود  
لا يجوزها إلا من فتمح الله تعالى له ابواب الحق وسهل عليه  
الدخول منها ، قال العلامة الشوكاني في « وبل الغمام حاشيته  
شفاء الأوام » : إن الاجماعيات التي يحكونها في المصنفات  
ليست إلا باعتبار أن الحاكي لم يعلم بوقوع خلاف في المسألة ،  
وعدم علمه بالوقوع لا يستلزم العدم ، غاية ما هناك أن حصل له

ظن بالاجماع ، ومجرد ظن فرد من الافراد لا يصلح أن يكون مستنداً للاجماع ولا طريقاً من طرقه ، ومن قال بحجية الاجماع لا يقول بحجية هذا ، فهو مجرد ظن لفرد من افراد الأمة ، ولم يتعبد الله أحداً من خلقه بمثل ذلك ، فإنه لو قال المطلع : لا أعلم في هذه المسألة دليلاً من السنة أو دليلاً من القرآن لم يقل عاقل فضلاً عن عالم أن هذه المقالة حجة . إذا تقرر هذا هان عليك الخطب عند سماع حكاية الاجماع لأنه ليس بالاجماع الذي اختلفت الأمة في كونه حجة أم لا ، مع أنه قد ذهب الجمهور من أهل الاصول الى أن الاجماع لا تقبل فيه أخبار الآحاد كما صرح بذلك القاضي في «التقريب» والغزالي في كتبه ، الى آخر ما قال ، وقد أوردت حجج هذه المسألة في كتابي « حصول المأمول من علم الاصول » وأوردها الولدان الصالحان في « الاقليد » و « الطريقة المثلى » فمن رام انشلاج

خاطره فايرجع اليها والى « دليل الطالب » وغيره من مؤلفاتنا » .<sup>(١)</sup>

قلت : وكذلك حقق القول في هذه المسألة الإمام أبو محمد ابن حزم في كتابه القيم « إحكام الأحكام في اصول الأحكام » وهو مطبوع في مصر في ثمانية اجزاء ، فيرجع اليه من شاء التحقق من الاجماع التي يلجج بها بعض الناس ! فإنه من أحسن كتب الأصول المدعمة بالأدلة من الكتاب والسنة ، بخلاف غيرها التي بنيت على مجرد الدعوى !

---

( ١ ) وبذلك ينهار قول مؤلفي « الاصابة » ( ص ٦ ) :

« فانما ثبت المشرون بمواظبة الخلفاء الراشدين ماعدا الصديق » لماعلمت أنه لم يثبت ذلك عن أحد منهم ، وأما عثمان فلم يرد ذلك عنه مطلقاً كما سبق التنبيه عليه في الرسالة الاولى ( ص ١٣ ) ، على أنه لو ثبت المشرون عن عمر لم يلزم منه ثبوت استمراره عليه لأن العدد الآخر هو الـ ( ١١ ) صحيح عنه اتفاقاً فمن أين لهم أن الاستمرار كان على العدد الاول دون هذا ، مع أنه لو قبل العكس كان اقرب الى الصواب كما سبقت الإشارة اليه ( ص ٢٠ ) بل نحن نجزم بأن الاستمرار إنما كان على هذا لانه الذي صح عن عمر لا غير .

## ٦ - وموجب التزام إحدى عشرة ركعة والدليل على ذلك

لقد تبين لكل عاقل منصف أنه لا يصح عن أحد من الصحابة صلاة التراويح بعشرين ركعة ، وأنه ثبت عن عمر رضي الله عنه الأمر بصلاتها إحدى عشرة ركعة كما تبين أنه عليه السلام لم يصلها إلا إحدى عشرة ركعة ، فهذا كله مما يهد لنا السبيل لنقول بوجود التزام هذا العدد وعدم الزيادة عليه اتباعاً لقوله عليه السلام : « ... فإنه من يعيش منكم من بعدي فيسرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين ،

---

تمسكوا بها ، وعضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة » ، زاد في حديث آخر : « وكل ضلالة في النار »<sup>(١)</sup> .

رواه أحمد ( ١٢٦/٤ ، ١٢٧ ) وأبو داود ( ٢٦١/٢ )  
والترمذي ( ٣٧٧/٣ - ٣٧٨ ) وابن ماجه ( ١٩/١ - ٢١ )

---

( ١ ) وقد جعل بعضهم هذه الزيادة من حديث العرياض ، وإنما هي من حديث حابر ، كما أن ابن تيمية أنكر في بعض كتبه ثبوتها من حديثه ، وكلاهما وم موجب التنبيه عليه .

والحاكم ( ٩٥/١ - ٩٧ ) من طرق عن العرباض بن ساية رضي الله عنه ، وصححه الترمذي والحاكم والذهبي وغيرهم وهو كما قالوا ، والحديث الآخر رواه النسائي ( ٢٣٤/١ ) وأبو نعيم في « الحلية » ( ١٨٩/٣ ) والبيهقي في « الاسماء والصفات » ( ص ٨٢ ) بسند صحيح عن جابر ، وصححه ابن تيمية في « الفتاوى » ( ٥٨/٣ ) ! ومن المعلوم أن العلماء اختلفوا في كثير من المسائل الفقهية ومنها ما نحن فيه من عدد ركعات التراويح ، فقد بلغ اختلافهم فيه الى ثمانية أقوال :

الاول ( ٤١ ) . الثاني ( ٣٦ ) . الثالث ( ٣٤ ) . الرابع ( ٢٨ ) . الخامس ( ٢٤ ) . السادس ( ٢٠ ) . السابع ( ١٦ ) . الثامن ( ١١ )<sup>(١)</sup> .

ولما كان الحديث المذكور قد بين لنا المخرج من كل اختلاف قد تقع الأمة فيه وكانت هذه المسألة بما اختلفوا فيه وجب علينا الرجوع الى المخرج وهو التمسك بسنة ﷺ وليست هي هنا إلا الاحدى عشرة ركعة ، فوجب الأخذ بها وترك ما يخالفها ولا سيما أن سنة الخلفاء الراشدين قد وافقتها ، ونحن نرى أن

---

( ١ ) حكى هذه الأقوال البيهقي في « العمدة » ( ٣٥٦/٥ - ٣٥٧ ) وذكر أن القول الأخير هو اختيار مالك لنفسه واختاره أبو بكر بن العربي ، ويأتي قريباً قولها في الزيادة على الـ « ١١ » .



الزيادة عليها مخالفة لها ، لأن الأمر في العبادات على التوقيف والاتباع ، لا على التحسين العقلي والابتداع ، كما سبق بيانه في الرسالة الاولى ويأتي بسط ذلك في الرسالة الخاصة بالبدعة إن شاء الله تعالى ، ومن العجيب أن العامة قد تنبهوا لهذا فكثيراً ما تسمعهم يقولون بهذه المناسبة وغيرها : « الزايد أخو الناقص » فما بال الخاصة ؟! ويعجبني بهذه المناسبة ما أخرجه ابن أبي شبة في « المصنف » (٢/١١٠/٢) عن مجاهد قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال : إني وصاحب لي كنا في سفر فكنت أتمّ ، وكان صاحبي يقصر ، فقال له ابن عباس : « بل أنت الذي كنت تقصر ، وصاحبك الذي كان يتم » .

وهذا من فقه ابن عباس رضي الله عنه حيث جعل الستام والكمال في اتباع سنته ﷺ ، وجعل النقص والحلل فيما خالفها وإن كان أكثر عدداً ! كيف لا وهو الذي دعا له رسول الله ﷺ بقوله : « اللهم فقهه في الدين ، وعلمه التأويل » ؟ والحقيقة أن من كان فقيهاً حقاً لا يسعه أن يتعدى قول ابن عباس هذا ، بل يجعله أصلاً في كل ما جاءت به الشريعة الكاملة لأن عكسه يؤدي الى نسبة النقص أو النسيان الى الشارع

الحكيم ( وما كان ربك نسباً ) ، والتفصيل هذا موضع آخر  
إن شاء الله تعالى .

ويعجبي أيضاً قول شيخ الاسلام ابن تيمية في رده على  
ابن المطهر الرافضي :

« وزعم أن علياً كان يصلي في اليوم واللييلة الف ركعة ،  
ولم يصح ذلك ، ونبينا ﷺ كان لا يزيد في الليل على ثلاث  
عشرة ركعة ، ولا يستحب قيام كل الليل ، بل يكره ،  
قال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو [ بن العاص ] : « إن لجسدك  
عليك حقاً » وقد كان عليه السلام يصلي في اليوم واللييلة نحو  
أربعين ركعة ، وعلي كان أعلم بسنته واتبع لهديه من أن يخالفه

---

هذه المخالفة لو كان ذلك ممكناً ، فكيف وصلاة الف ركعة  
مع القيام بسائر الواجبات غير ممكن ، إذ عليه حقوق نفسه من  
مصلحتها ونومها وأكلها وشربها وحاجتها ووضوئها ومباشرته  
أهله وسراريه والنظر لأولاده وأهله ورعيته مما يستوعب نصف  
الزمان تقريباً ، فالساعة الواحدة لا تسع لثمانين ركعة إلا أن  
تكون بالفاخرة فقط وبلاطمأنينة ، وعلي كرم الله وجهه أجل  
من أن يصلي صلاة المنافقين التي هي نقر ، ولا يذكر الله إلا

قليلا كما في الصحيحين » . من « المنتقى من منهاج الاعتدال »  
( ص ١٦٩ - ١٧٠ ) .

فتأمل كيف نزه علياً رضي الله عنه عن الزيادة ، على  
سنته ﷺ بقوله : « وعلي كان أعلم بسنته وأتبع لهديه من أن  
يخالفه هذه المخالفة » .

### ذكر من اشكر الزيادة منه العلماء

والذلك نقول : لو ثبتت الزيادة على الاحدى عشرة ذكعة  
في صلاة القيام عن أحد من الخلفاء الراشدين أو غيرهم من فقهاء  
الصحابة لما وسعنا إلا القول بجوازها <sup>(١)</sup> ، لعلنا بفصاحم  
وفقههم وبغدهم عن الابتداع في الدين ، وحرصهم على نهي الناس  
عنه ، ولكن لما لم يثبت ذلك عنهم على ما سلف ببيانه لم نستجز  
القول بالزيادة ، وسلفنا في ذلك ائمة فيحول في مقدمتهم الأمام  
مالك في أحد القولين عنه ، فقال السيوطي في « المصابيح في  
صلاة التراويح » ( ٢ / ٧٧ من الفتاوى له ) :

---

(١) "وهذا إذا كان غير معمل بهلة يقتضي زوالها زوال الحكم للمسبق  
بيانه ( ص ٧٠-٧٧ )

« وقال الجوري <sup>(١)</sup> - من أصحابنا - عن مالك أنه قال :  
الذي جمع عليه الناس عمر بن الخطاب أحب إلي ، وهو إحدى  
عشرة ركعة ، وهي صلاة رسول الله ﷺ ، قيل له إحدى  
عشرة ركعة بالوتر ؟ قال : نعم ، وثلاث عشرة قريب <sup>(٢)</sup> ،  
قال : ولا أدري من أين أحدث هذا الركوع الكثير ؟ ! » .

---

وقال الإمام ابن العربي في « شرح الترمذي » ( ١٩ / ٤ )  
بعد أن أشار إلى الروايات المتعارضة عن عمر ، وإلى القول أنه

---

« ١ » بضم أوله ، وفيه ينسب إلى هذه النسبة من فقهاء الشافعية  
كثرة ، فمنهم عمر بن أحمد الجوري عن أبي حامد بن الشرف ، ومنه عمر  
بن أحمد بن محمد الجوري عن أبي الحسين الحفاف وعنه وحيد وأخوه زاهر  
كنيته أبو منصور مات سنة « ٦٩٩ » : « ذكرهم الحافظ محمد بن ناصر الدين الدمشقي  
في « توضيح المشتبه » « ١٦١ / ٢ - ١٦٢ / » ولا أدري أي هؤلاء  
الثلاثة أراد السيوطي رحمه الله .

« فائدة » كتاب التوضيح هذا ، هو كما ذكرت للحافظ ابن ناصر الدين .  
وهو مخطوط في ثلاث مجلدات محفوظة في خزانة المكتبة الظاهرية ، وقد  
ذهب الاستاذ يوسف العش في فهرست مخطوطات المكتبة - قسم التاريخ -  
( ص ٢١ ) تبعاً لبروكلمان إلى أنه للحافظ ابن حجر العسقلاني وهو خطأ بين  
وعندي عليه أدلة كثيرة ذكرتها في تعاليقي على جزء فيه « مسائل أبي جعفر  
محمد بن عثمان بن أبي شيبة شيخه » . ولا مجال لذكرها الآن .  
( ٢ ) يشير بذلك إلى بعض الروايات عن عائشة ، وقد ترجح عندنا كما  
سبق بيانه ( ص ٢٠ ) أن ركعتين منها سنة العشاء البدئية وبأقلها زيادة توضيح .

ليس في قدر ركعات التراويح حد محدود :  
 « والصحيح : أن يصلي إحدى عشرة ركعة : صلاة النبي  
 عليه السلام وقيامه ، فأما غير ذلك من الأعداد فلا أصل له ولا حذفيه .  
 فإذا لم يكن بد من الحد فما كان النبي عليه السلام يصلي . ما زاد  
 النبي عليه السلام في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة  
 ركعة . وهذه الصلاة هي قيام الليل ، فوجب أن يقتدى فيها  
 بالنبي عليه السلام » .

ولهذا صرح الإمام محمد اسماعيل الصنعائي في « سبل السلام »  
 أن عدد العشرين في التراويح بدعة ، قال ( ٢ / ١١ - ١٢ ) :  
 « وليس في البدعة ما يمدح ، بل كل بدعة ضلالة » <sup>(١)</sup>

(١) ومن هذا وما قبله تعلم بطلان قول أولئك المؤلفين في رسالتهم  
 ( ص ٦١ ) : « وقد أقر الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم من التابعين  
 ومن بعدهم بالتواتر إلى يومنا القيام بعشرين » لأنه لم يصح ذلك عن أحد  
 من الصحابة كما تقدم تحقيقه ، بل ذلك مخالف لامر عمر رضي الله عنه بإحدى ( ١١ ) ركعة  
 ثم قالوا : « ولم يشذ أحد منهم بمنعها غير هذه الشرذمة التي ظهرت في زماننا  
 كالشيخ ناصر وخوالة » وهذا جهل منهم أو تجاهل بقول الامام مالك  
 هذا وابن العربي والصنعائي وغيرهم من لا نذكر أفعالهم ، فإن الله تبارك وتعالى لم يتعمد  
 لنا أن نحفظ علينا قول كل من أنكر شيئاً يخالف السنة ، وإنما تعهد لنا بحفظ السنة نفسها ،  
 وقد استباننا أننا فلم يجر أن ندعوا لقول اجد كما سيأتي عن الامام الشافعي =

قلت : وسيأتي بيان هذه الفقرة في الرسالة الخاصة بالبدعة  
ان شاء الله تعالى وحسبنا الآن ان نذكر القراء بقول الصحابي  
الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما : « كل بدعة  
ضلالة ، وإن رآها الناس حسنة » ، ليكونوا على بينة من امر  
من يزعم أنه ينصر الصحابة وهو في الحقيقة في مقدمة من يخالفهم  
الى ما ينهون عنه ! ثم لا يكتفى بذلك حتى يتم الدعاء الى  
العمل بالسنة بخالفهم وهم في الحقيقة من أتبع الناس لهم حين  
يصح السند عنهم كما تبين ذلك للقاريء الكريم من الرسالة الأولى  
ومن هذه الرسالة .

### رفع شبهات ومطامع

ثم اننا حين نصر بقوة على إبطال هذا العدد الوارد في السنة  
والاعراض عما زاد عليه لا يلزمنا شيء مطلقاً مما نسبته اليها من  
اشترنا اليه في التعليق من الطعن في الذين أخذوا بالزيادة ، لأننا

---

رحمه الله . ثم قالوا : « وطعنوا في هذه الامة من اولها الى آخرها بما فيها  
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم .... » وهذا من افراءتهم  
الكثيرة علينا التي سبق التنبيه على بعضها في الرسالة الاولى ، ونحن نربأ  
بأنفسنا ان نقابلهم بالمثل عملاً بأدب الاسلام !

نعتقد أنهم لم يأخذوا بها ولا بغيرها من الأقوال اتباعاً للهوى  
كما سبق بيانه في الصفحة ( ٩١ ، ١١ - ١٢ ) من الرسالة الأولى ،  
و ( ص ٤١ - ٤٦ ) من هذه الرسالة ، ولهذا فأننا نستغرب أن يخطر

---

في بال مسلم أن أحداً من المسلمين يرميهم بالابتداع في الدين ،  
حاشاهم من ذلك ، بل هم مأجورون على كل حال كما بيناه  
مراراً ، كيف وهم الذين لهم الفضل في إرشادنا إلى ما دل عليه  
الكتاب والسنة من إثارهما على كل قول يخالفهما ، فهذا هو  
الأمام الشافعي رضي الله عنه يقول ! « أجمع المسلمون على أن  
من استبان له سنة عن رسول الله ﷺ لم يحل له أن يذهب  
لقول أحد » . (١)

وكذلك لا يازمنا ما قديتوهمه البعض من أن مخالفة بعض  
الأئمة معناه أن المخالف يزعم لنفسه الأفضلية عليهم علماً وفهماً ،  
كلا ، بل هذا وهم باطل فأننا نعلم بالضرورة أن الأئمة الأربعة  
أعلم من تلامذتهم فمن دونهم ، ومع ذلك فقد خالفوهم في كثير  
من آرائهم ، ولا يزال الأمر كذلك يخالف المتأخر المتقدم ما  
بقي في المسلمين علماء محققون ! ومع هذا فلم نوهم بخالفهم أيهم

---

(١) أنظر أخرجه في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم « ص ١٨ » .

أنهم ادعوا الأفضلية عليهم ، فكيف يتوهم ذلك من مجرد مخالفة من هم دون هؤلاء بمراحل؟! والحقيقة أن شأننا مع الأئمة كما روي عن عاصم بن يوسف <sup>(١)</sup> أنه قيل له : أنك تكثر الخلاف لأبي حنيفة ، فقال : أن أبا حنيفة قد أوتي ما لم نؤت ، فأدرك فهمه ما لم ندرك ، ونحن لم نؤت من الفهم إلا ما أوتينا ، ولا يسعنا أن نفتي بقوله ما لم نفهم من أين قال ؟ <sup>(٢)</sup>

أقول هذا مع اعترافي بأن رحمة الله أوسع من أن تحصر الفضل والعلم في الأئمة الأربعة فقط ، وإن الله قادر على أن يخلق بعدهم من هو أعلم منهم ، مع التذكير أيضاً بأنه قد يوجد في المفصول ما لا يوجد في الفاضل ، وهذا أمر معروف مسلم عند العلماء ، وقد قال عليه السلام : « أمتي كالطير ، لا يدرى الخير في أوله أم في آخره » . رواه الترمذي ( ٤٠ / ٤ ) وحسنه والعقيلي ( ص ١١٠ - ١١١ ) ، وغيرهما وله طرق .

---

(١) من أصحاب الإمام محمد ومن الملازمين للإمام أبي يوسف .

انظر كتابي « سنة الصلاة » ( ص ٣٥ )

(٢) الغلابي في « إبقاء العلم » ( ص ٥١ - ٥٢ ) نقلاً عن العقبيه أبي البك السمرقندي . ويشير عاصم رحمه الله في جملة الأخبار : « لا بسنا أن نفتي ... ! » إلخ . إلى قول أبي حنيفة المشهور : « لا يجل لأحد أن يأخذ بفوائدها لم يعلم من أين أخذها » . فهو في الحقيقة متبع لأبي حنيفة حتى في مخالفته إياه !



## جواز القيام بأقل من الـ ( ١١ )

فإن قال قائل : إذا منعم الزيادة على عدد الركعات الواردة عن رسول الله ﷺ في قيام الليل ومنه صلاة التراويح فامنعوا إذن ادعاءه بأقل من ذلك لأنه لا فرق بين الزيادة والنقص في أن كلا منها يغير النص ! والجواب : لاسك أنت الأمر كذلك لو لأنه جاء عنه ﷺ جواز أقل من هذا العدد من فعله ﷺ وقوله ، أما الفعل ، فقال عبد الله بن أبي قيس : قلت : لعائشة رضي الله عنها : بكم كان رسول الله ﷺ يوتر ؟ قالت : كان يوتر بأربع وثلاث ، وست وثلاث ، وعشر وثلاث ، ولم يكن يوتر بانقص من سبع<sup>(١)</sup> ، ولا بأكثر من ثلاث عشرة »

رواه أبو داود ( ٢١٤/١ ) والطحاوي في « شرح معاني الآثار »

( ١ ) هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها يدلنا على أن ما روي عنها في حديث آخر أنه ﷺ كان يوتر بثلاث . أنها تعني يوتر بثلاث مع أربع قبلها ، وقد روى الطحاوي بسند صحيح عنها قالت : كان الوتر سبعا وخمسا والثلاث بترايع الطحاوي : فكرهت أن تجعل الوتر ثلاثاً لم يتقدمهن شيء حتى يكون قبلهن غيرهن .  
قلت : وعلى هذا فاستدلال الحنفية بحديثها الآخر - إن صح - على أن أقل الوتر =

(١٦٨/١) واحمد (١٤٩/٦) بسند جيد ، وصححه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » ( رقم ٥٧٣ من نسختي ) وأما قوله عليه السلام فهو : « الوتر حق ، فمن شاء فليوتر بخمس ، ومن شاء فليوتر بثلاث ، ومن شاء فليوتر بواحدة » رواه الطحاوي ( ١٧٢/١ ) والدارقطني ( ص ١٨٢ ) والحاكم ( ٣٠٢/١ ) والبيهقي ( ٢٧/٣ ) من حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً وقال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي والذروي في « المجموع » ( ١٧/٤ ، ٢٢ ) وصححه ابن حبان أيضاً كما في « الفتح » ( ٣٨٦/٢ ) وهو كما قالوا <sup>(١)</sup> . فهذا نص صريح في جواز الاقتصار على

ثلاث لا يتجاوز من ضعف ، وإنما يدل على جواز الابتداء بالثلاث حديث أبي أيوب المذكور عقب حديث عائشة في الأعلى والكنهم لا يأخذون به لأن فيه التصريح بجواز الابتداء بركمة واحدة على خلاف مذهبهم !  
(١) قلت : وترجيح البيهقي وغيره وقفه مما لا وجه له لأنه قد رفعه جماعة من الثقات ، والرفع زيادة يجب قبولها كما تقرر في المصطلح .  
هذا وأما حديث « لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب » ولكن أوتروا بخمس أو بسبع أو تسع أو بأحدى عشرة أو أكثر من ذلك » رواه ابن نصر ( ١٢٥-١٢٦ ) والحاكم ( ٣٠٤/١ ) والبيهقي ( ٣١/٣ ) من طريق طاهر بن عمرو بن الربيع بسنده عن يزيد بن أبي حبيب عن عراك بن مالك عن أبي هريرة مرفوعاً ، فهو بهذه الزيادة « أو أكثر من ذلك » منكسر ، ولم يصححه الحاكم - على تساهله - فأصاب . لأن طاهراً هذا لم أجده لترجمة :-

ركعة واحدة في صلاة الوتر وعليه جرى عمل السلف رضي الله عنهم ، فقال الحافظ في « شرح البخاري » :  
 « وصح عن جماعة من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة من غير تقدم نفل قبلها ففي كتاب محمد بن نصر وغيره بإسناد صحيح عن السائب بن يزيد أن عثمان قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل غيرها ، وسيأتي في « المغازي » حديث عبد الله بن ثعلبة أن سعداً أوتر بركعة ، وسيأتي في « المناقب » عن معاوية أنه أوتر بركعة ، وأن ابن عباس استصوبه » (١١) .

---

== في شيء من كتب الرجال المطبوعة منها والمخطوطة ، وقد رواه الطحاوي ( ١٧٢/١ ) من طريق آخر عن جعفر بن ربيعة عن عراك به موقوفاً على أبي هريرة دون هذه الزيادة ، نعم رواه الطحاوي والدارقطني (ص ١٧٢) من طريق آخر عن أبي هريرة مرفوعاً بدون الزيادة فثبت نكارتها والسند صحيح ، وقال الحاكم : « صحيح على شرط الشيخين » ووافقه الذهبي ، وظاهر هذا الحديث بمعارض حديث أبي أيوب في الايتار بثلاث ، ولا تعارض كما سيأتي بيانه في آخر الفصل السابع إن شاء الله تعالى .  
 (١) ومن هذا يتضح أن ما نقله بعض الخفعية من إجماع المسلمين على أن الوتر ثلاث ركعات غير صحيح ، وقد رده الحافظ في « الفتحة » ( ٣٨٥/٢ ) فراجع مع « نصب الراية » ( ١٢٢/٢ )

## ٧ - الكيفيات التي صلى عليها ﷺ بها صهرة الليل والنور

وأعلم أيها المسلم أن قيام النبي ﷺ في الليل ووتره كان على أنواع وكيفيات كثيرة ، ولما كان ذلك غير مدون في أكثر كتب الفقه ، سواء منها المختصرة أو المطولة ، وكانت من الواجب بيان سنته ﷺ للناس لكي نهد السبيل لمن كان منهم محباً لاتباعها أن يعمل بها فيكتب لنا أجره إن شاء الله تعالى ، وحتى يتورع عن النكار شيء منها من كان بها جاهلاً ، وفقنا الله تبارك وتعالى لاتباعه ﷺ حق الاتباع ، واجتناب ما حذرنا من الابتداع ، فقد وجب بيان ذلك فأقول :

١ - يصلي ١٣ ركعة يفتتحها بركعتين خفيفتين ، وفيه أحاديث :

الأول : حديث زيد بن خالد الجهني أنه قال :

« لأرْمَقن صلاة رسول الله ﷺ الليلة ، فضلي ركعتين خفيفتين

ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين ، ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما

ثم صلى ركعتين وهما دون اللتين قبلهما ، ثم أوتر ، فذلك  
ثلاث عشرة ركعة .»

رواه مسلم وأبو عوانة في صحيحهما وغيرهما كما تقدم  
( ص ١٩ - ٢٠ ) .

الثاني : حديث ابن عباس قال :

« بَيْتٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً وَهُوَ عِنْدَ مَيْمُونَةَ ، فَقَامَ  
حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ أَوْ نَصْفُهُ اسْتَيْقَظَ فَقَامَ إِلَى شَنْ<sup>(١)</sup> فِيهِ مَاءٌ  
فَتَوَضَّأَ ، وَتَوَضَّأتُ مَعَهُ ، ثُمَّ قَامَ فَقَمْتُ إِلَى جَنْبِهِ عَلَى يَسَارِهِ ،  
فَجَعَلَنِي عَلَى عَيْنِهِ ، ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي كَأَنَّهُ يَمْسُ أُذُنِي كَأَنَّهُ  
يُوقِظُنِي ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ، قَدْ قَرَأَ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي  
كُلِّ رَكْعَةٍ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ صَلَّى حَتَّى صَلَّى أَحَدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً بِالْوُتْرِ  
ثُمَّ نَامَ ، فَأَتَاهُ بِلَالٌ ، فَقَالَ : الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَامَ فَرَكِعَ  
رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى بِالنَّاسِ » .

رواه أبو داود ( ٢١٥ / ١ ) وعنه أبو عوانة في صحيحه  
( ٣١٨ / ٢ ) ،<sup>(٢)</sup> واصله في « الصحيحين » .

(١) أي قرئة

(٢) قد فأت ابن القيم هذه الرواية فقال في « زاد المعاد » ( ١٢١ / ١ ) :  
« ولم يذكر ابن عباس افتتاحه بركعتين خفيفتين كما ذكرته عائشة ... »

الثالث : حديث عائشة قالت :

« كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل ، افتتح صلاته

بركعتين خفيفتين ثم صلى ثمان ركعات ، ثم أوتر » . وفي لفظ :

« كان يصلي العشاء ، ثم يتجاوز بركعتين ، وقد أعدوا له

وطهوره ، فيبعثه الله لما شاء أن يبعثه فيسوك ، ويتوضأ ، ثم

يصلي ركعتين ، ثم يقوم فيصلي ثمان ركعات ، يسوي بينهما في

في القراءة ثم يوتر بالتسعة ، فلما أسن رسول الله ﷺ وأخذه

اللحم ،<sup>(١)</sup> جعل تلك الثمان ستاً ، ثم يوتر بالسابعة ، ثم يصلي

ركعتين وهو جالس يقرأ فيها بقل يا أيها الكافرون وإذا زلزلت »

أخرجه الطحاوي ( ١٦٥/١ ) باللفظين واسنادهما صحيح ،

والشطر الأول من اللفظ الأول أخرجه مسلم ( ١٨٤/٢ ) وأبو

عوانة ( ٣٠٤/٢ ) ، وكلمهم روه من طريق الحسن البصري

معنعنا ، لكن أخرجه النسائي ( ٢٥٠/١ ) وأحمد ( ١٦٨/٦ )

من طريقه مصرحاً بالتحديث باللفظ الثاني نحوه . وهذا اللفظ

( ١ ) أي كثر لحم بدنه صلى الله عليه وسلم ، ففي رواية أخرى

للنسائي ( ٢٤٤/١ ) : « حتى أسن ولحم ، فذكرت من لحمه ماشاء الله »

قال السندي ، « لحم ، ككرم أي كثر لحمه » .

عند الطحاوي صريح في أن عدد الركعات ثلاث عشرة ، فهو دليل على أن قولها في اللفظ الاول : ثم أوتر . أي بثلاث ، ليتفق مجموع الركعات فيه مع هذا اللفظ الآخر ، وبذلك يكون حديث عائشة هذا مثل حديث ابن عباس الذي قبله .

وبلاحظ في اللفظ الثاني ان عائشة رضي الله عنها ذكرت الركعتين الخفيفتين بعد صلاته ﷺ للعشاء ، ولم تذكر بينهما سنة العشاء ، فهذا يؤيد ما كنت رجحته في أول الرسالة ( ص ٢٠ ) أن هاتين الركعتين الخفيفتين هما سنة العشاء ، والله اعلم .  
٣ - يصلي ١٣ ركعة ، منها ثمانية يسلم بين كل ركعتين ، ثم بوتر بخمس لا يجلس ولا يسلم إلا في الخامسة ، وفيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت :

« كان ﷺ يركع ، فإذا استيقظ تسوك ، ثم توضأ ، ثم صلى ثمان ركعات ، يجلس في كل ركعتين فيسلم ، ثم بوتر بخمس ركعات لا يجلس إلا في الخامسة ، ولا يسلم إلا في الخامسة ، [ فإذا أذن المؤذن قام فصلى ركعتين خفيفتين ] » .

رواه احمد ( ١٢٣/٦ ، ٢٣٠ ) وسنده صحيح على شرط الشيخين ، وقد أخرجه مسلم ( ١٦٦/٢ ) وأبو عوانة ( ٣٢٥/٢ )

وأبو داود ( ٢١٠/١ ) والترمذي ( ٣٢١/٢ ) وصححه  
والدارمي ( ٣٧١/١ ) وابن نصر ( ص ١٢٠ - ١٢١ ) والبيهقي  
( ٢٧/٣ ) وابن حزم في « المحلى » ( ٤٣-٤٢/٣ ) ، روه كلهم  
مختصراً ليس فيه التسليم من كل ركعتين ، وروى منه الشافعي  
( ١٠٩/١/١ ) والطحاوي ( ١٢٠/١ ) والحاكم ( ٣٠٥/١ )  
الايتار بالشمس فقط .

وللحديث شاهد من حديث ابن عباس أخرجه أبو داود  
( ٢١٤/١ ) والبيهقي ( ٢٩/٣ ) وسنده صحيح .  
ورواية أحمد هذه صريحة بأن مجموع الركعات ثلاث عشرة  
ركعة ماعدا ركعتي الفجر ، فهو بظاهره مخالف لحديث عائشة  
المتقدم ( ص ١٨-١٩ ) بلفظ : « ما كان رسول الله ﷺ يزيد  
في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة » ، وقد  
تقدم الجمع بينها هناك بما خلاصته أنها أرادت بهذا اللفظ ماعدا  
الركعتين الخفيفتين اللتين كان ﷺ يفتتح بها صلاة الليل ، وقد  
وجدت ما هو كائن في هذا الجمع وهو حديثها الآخر الذي  
ذكرت فيه هاتين الركعتين ثم ثمان ركعات ثم الوتر ، وقد  
مضى في النوع الذي قبله .



٢٣ - بصلي ١١ ركعة ثم يسلم بين كل ركعتين ، ثم يوتر  
بواحدة ، لحديث عائشة رضي الله عنه قالت :

« كان ﷺ يصلي فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء - وهي  
التي يدعو الناس العتمة - إلى الفجر إحدى عشرة ركعة ،  
يسلم بين كل ركعتين ويوتر بواحدة ، [ ويمكث في سجوده  
قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية قبل أن يرفع رأسه ] فإذا سكث  
المؤذن في صلاة الفجر وتبين له الفجر وجاء المؤذن قام فركع  
ركعتين خفيفتين ، ثم اضطجع على شقه الأيمن <sup>(١)</sup> حتى يأتيه  
المؤذن للإقامة » .

رواه مسلم ( ١٥٥/٢ ) وأبو عوانة ( ٣٢٦/٢ ) وأبو  
داود ( ٢٠٩/١ ) والطحاوي ( ١٦٧/١ ) وأحمد ( ٢١٥/٦ ) ،  
٢٤٨ ) ، وأخرجه الأولان من حديث ابن عمر أيضاً ، وأبو عوانة  
( ٣١٥/٢ ) من حديث ابن عباس .

ويشهد لهذا النوع حديث ابن عمر أيضاً أن رجلاً سأل

---

( ١ ) هذا دليل صريح في مشروعية الاضطجاع بين سنة الفجر وفرضه  
ولكن لانعلم ان أحداً من الصحابة فعله في المسجد ، بل قد انكروا بعضهم ،  
فإنه قصر على فعله في البيت كما هو سنته صلى الله عليه وسلم .

رسول الله ﷺ عن صلاة الليل ؟ فقال : « صلاة الليل مثنى مثنى ،  
فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى » .  
رواه مالك ( ١٤٤/١ ) والبخاري ( ٣٨٢/٢ - ٣٨٥ )  
ومسلم ( ١٧٢/٢ ) وأبو عوانة ( ٣٣٠/٢ - ٣٣١ ) وزادا :  
« فقيـل لابن عمر : ما مثنى مثنى ؟ قال : أن يسلم في كل  
ركعتين » وفي رواية مالك والبخاري :  
« أن عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعة والركعتين في  
الوتر حتى يأمر ببعض حاجته » .

وتفسير ابن عمر المذكور رواه أحمد ( رقم ٥١٠٣ )  
مرفوعاً مدرجاً في صلب الحديث ، لكن في سنده عبد العزيز  
بن أبي رواد وهو صدوق ربما وهم ، كما في « التقريب » فأخشى  
أن يكون قد وهم في رفعه . والله أعلم .  
٥ - يصلي ١١ ركعة أربعاً بتسليته واحدة ، ثم أربعاً  
مثلها ثم ثلاثاً .

رواه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة وقد مضى  
لفظه ( ص ١٩ - ٢٠ )

وظاهر الحديث أنه كان يقعد بين كل ركعتين من الأربع

والثلاث ولكنه لا يسلم ، وبه فسرہ النووي كما تقدم هناك ،  
وقد روي ذلك صريحاً في بعض الأحاديث عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم  
كان لا يسلم بين الركعتين والوتر ، ولكنها معلولة كلها كما ذكر  
الحافظ ابن نصر ثم البيهقي والنووي وبينته في التعاليقات الجياد  
على زاد العادة فالعمدة في مشروعيه الفصل بالعود بدون تسليم  
ظاهر هذا الحديث ، ولكن سيأتي ما يتأني هذا الظاهر في  
آخر الفصل . والله أعلم .

٥ -- يصلي ١١ ركعة ، منها ثمان ركعات لا يقعد فيها  
إلا في الثامنة يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقوم ولا يسلم ،  
ثم يوتر بركعة ثم يسلم ثم يصلي ركعتين وهو جالس ، لحديث  
عائشة رضي الله عنها ، رواه سعد بن هشام بن عامر أنه أتى ابن  
عباس فسأله عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ابن عباس : ألا أدلك  
على أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : من ؟ قال :  
عائشة فأتها فاسألها ، فانطلقت إليها قال : قلت : يا أم المؤمنين  
أنبئني عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقالت : « كنا نعد له سواكه  
وطهوره ، فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضأ  
ويصلي تسع ركعات لا يجالس فيها إلا في الثامنة ، فيذكر الله

ويحمده [ ويصلي على نبيه ﷺ ] <sup>(١)</sup> ويدعو ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده [ ويصلي على نبيه ﷺ ] ويدعو ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم ، <sup>(٢)</sup> وهو قاعد ، فتلك إحدى عشرة يابني ، فلما أسنَّ نبي الله ﷺ وأخذ اللحم أوتر بسبع ، وضع في الركعتين مثل صنيعه الأول فتلك تسع يابني .

رواه مسلم (١٦٩/٢-١٧٠) وأبو عوانة (٣٢١/٢-٣٢٥) وأبو داود (٢١٠/١-٢١١) والنسائي (٢٤٦/١-٢٥٠) وابن نصر (٤٩) والبيهقي (٣٠/٣) وأحمد (٥٣/٦-١٦٨، ٥٤).

(١) هذه فائدة هامة فيها البيان الواضح انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على نفسه بنفسه ، وأنه كان يجعل هذه الصلاة في التشهد الاول كما يعملها في التشهد الاخير ، قبل يسمع المسلم ان يعرض عن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول لأن مذهبه بقول بكرهتها في هذا التشهد كراهة تحريم ! ومن المقرر عند العلماء إنه لا فرق في احكام الصلاة بين الفريضة والنافلة إلا بدليل ، وهو هنا معدوم !

(٢) هاتان الركعتان بعد الوتر يتنافيان في الظاهر مع قوله صلى الله عليه وسلم : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً » رواه الشيخان وغيرهما ، فاختلاف العلماء في التوفيق بينهما وبين هذا الحديث على وجوه لم يترجح عندي شيء منها ؛ والاحوط الموقوف عند هذا القول لأنه شريعة عامة . وفعله صلى الله عليه وسلم الركعتين يتحمل الخصوصية ، والله اعلم .

٦ يصلي ٩ ركعات منها ست ركعات لا يقعد إلا في السادسة منها ، يتشهد ويصلي على النبي ﷺ ثم يقوم ولا يسلم ، ثم يوتر بركعة ، ثم يسلم ثم يصلي ركعتين وهو جالس . لحديث عائشة الذي ذكرته آنفا .

هذه هي الكيفيات التي كان رسول الله ﷺ يصلي بها صلاة الليل والوتر ، ويمكن ان يزداد عليها انواع اخرى ، وذلك بأن ينقص من كل نوع من الكيفيات المذكورة مائتا من الركعات وحتى يجوز له ان يقتصر على ركعة واحدة فقط لقوله ﷺ : « ... فمن شاء فليوتر بخمس ومن شاء فليوتر بثلاث ، ومن شاء فليوتر بواحدة » وقد تقدم ( ص ٩٩ ) .

فهذا الحديث نص في جواز الايتار بهذه الانواع الثلاثة المذكورة فيه وان كان لم يصح النقل بها عن رسول الله ﷺ ، بل صح من حديث عائشة انه ﷺ لم يكن يوتر بأقل من سبع كما سبق هناك .

فهذه الخمس والثلاث إن شاء صلاها بقرعود واحد وتسليمية واحدة كما في النوع الثاني ، وإن شاء صلاها بقرعود بين كل ركعتين بدون سلام كما في النوع الرابع ، وإن شاء سلم بين كل ركعتين

وهو الافضل كما في النوع الثالث وغيره ، قال الحافظ محمد بن نصر المروزي رحمه الله في « قيام الليل » ( ص ١١٩ ) :

« فالذي نختاره لمن صلى بالليل في رمضان وغيره ان يسلم بين كل ركعتين حتى اذا اراد ان يصلي ثلاث ركعات يقرأ في الركعة الاولى بسبح اسم ربك الاعلى ، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون ، ويتشهد في الثانية ويسلم ، ثم يقوم فيصلي ركعة يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد والمعوذتين ، ( ثم ذكر بعض الانواع المتقدمة ) ثم قال : وكل ذلك جائز أن يعمل به اقتداء به عليه السلام ، غير أن الاختيار ما ذكرنا لأن النبي عليه السلام لما سئل عن صلاة الليل أجاب أن صلاة الليل متنى منى ، فاخترنا ما اختار هو لأتمه ، واجزنا فعل من اقتدى به ففعل مثل فعله ، اذ لم يرو عنه نهى عن ذلك » . ثم قال ( ص ١٢١ ) :

« فالعمل عندنا بهذه الاخبار كلها جائز ، وإنما اختلفت لأن الصلاة بالليل تطوع : الوتر وغير الوتر ، فكان النبي عليه السلام يختلف صلاته بالليل ووتره ، على ما ذكرنا : يصلي احياناً هكذا وحياناً هكذا ، فكل ذلك جائز حسن ، فأما الوتر بثلاث ركعات فإنما لم نجد عن النبي عليه السلام خبراً ثابتاً مفسراً أنه أوتر

بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن كما وجدنا في الخمس والسبع والتسع  
غير أنا وجدنا عنه أخباراً أنه أوتر بثلاث لا ذكر للتسليم  
فيها (١) « تم ساق بسنده الصحيح عن ابن عباس « أن رسول  
الله ﷺ كان يوتر بثلاث يقرأ بسميح ربك الأعلى وقل يا أيها  
الكافرون وقل هو الله أحد » ثم قال :

« وفي الباب عن عمران بن حصين وعائشة وعبد الرحمن بن  
ابزى وأنس بن مالك قال : فهذه أخبار مبهمة يحتمل أن يكون  
النبي ﷺ قد سلم في الركعتين من هذه الثلاث التي روي أنه  
أوترها لأنه جائز أن يقال لمن صلى عشر ركعات يسلم بين كل  
ركعتين : فلان صلى عشر ركعات ، والأخبار المفسرة (٢)

---

(١) أي وعدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع بل قد ورد وقوع التسليم. كذا  
على الهامش . وهذا كلام حق يسده له الأحاديث المتقدمة .  
(٢) يعني التي فيها التصريح بالتسليم بن النعم والوتر ، والأحاديث  
التي فيها أنه كان لا يسلم سبق (ص ١٠٨) أنها ضعيفة ، ومن ذلك حديث  
أبي بن كعب الذي احتج به المعلق على « نصب الراية » ( ١١٨/٢ ) بلفظ  
« كان رسول الله صل الله عليه وسلم يقرأ في الوتر ( فذكر السور الثلاث )  
ولا يسلم إلا في آخرهن » رواه النسائي ( ٢٤٨/١ ) فإنه تفرد بهذه الزيادة  
« ولا يسلم ... » عبد العزيز بن خالد عن سعيد بن أبي عروبة بسنده عن  
أبي ، وعبد العزيز هذا لم يوثقه أحد ، وفي «التقريب » إنه مقبول يعني عند

التي لا تحتمل إلا معنى واحداً أولى أن تتبع ويحتج بها ، غير  
أنا رويناه عن النبي ﷺ أنه خير الموت بين أن يوتر بخمس أو  
بثلاث أو بواحدة ، وروينا عن بعض اصحاب النبي ﷺ أنه  
أوتر بثلاث لم يسلم إلا في آخرهن ، فالعمل بذلك جائز ،  
والاختيار ما بيننا . ثم قال (ص ١٢٣) :

« فالأمر عندنا أن الوتر بواحدة وبثلاث وخمس وسبعم  
وتسع كل ذلك جائز حسن على ما روينا من الاخبار عن النبي  
ﷺ واصحابه من بعده ، والذي نختار ما وصفنا من قبل ، فان  
صلى رجل العشاء الآخرة ثم أراد أن يوتر بعدها بركعة واحدة  
لا يصلي قبلها شيئاً ، فالذي نختاره له ونستحبه أن يقدم قبلها  
ركعتين أو أكثر ، ثم يوتر بواحدة ، فإن هو لم يفعل  
وأوتر بواحدة جاز ذلك ، وقد روينا عن غير واحد من عليّة  
اصحاب محمد ﷺ أنهم فعلوا ذلك ، وقد كره ذلك مالك وغيره

---

= المتابعة والافلين الحديث ، وقد خالفه عيسى بن يونس وهو ثقة عن سعيد  
بن أبي عروبة به دون هذه الزيادة . رواه ابن نمر ( ١٢٦ ) والنسائي  
ايضاً والذراوطي ( ص ١٧٤ ) . وكذلك رواه غير ابن أبي عروبة بدون  
هذه الزيادة عند النسائي وغيره ، فثبت بذلك انها زيادة منكورة لا يجوز  
الاحتجاج بها .



وأصحاب النبي ﷺ أولى بالاتباع . ثم قال (ص ١٢٥) :  
« وقد روي في كراهة الوتر بثلاث أخبار بعضها عن  
النبي ﷺ وبعضها عن أصحاب النبي ﷺ والتابعين ، منها » ثم  
ذكر قوله ﷺ : « لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب ، ولكن  
أوتروا بخمس . . . » وسنده ضعيف لكن رواه الطحاوي وغيره  
من طريق آخر بسند صحيح كما تقدم في التعليق (ص ٩٨)  
وهو بظاهره يعارض حديث أبي أيوب المخرج هناك بلفظ ،  
« . . . ومن شاء فليوتر بثلاث » والجمع بينها بأن يحمل النهي  
على صلاة الثلاث بتشهدين لأنه في هذه الصورة يشبه صلاة المغرب  
وأما إذا لم يقعد إلا في آخرها فلا مشابة ، ذكر هذا المعنى  
الحافظ ابن حجر في « الفتح » ( ٣٨٥ / ) واستحسنه الصنعاني في  
« سبل السلام » ( ٨ / ٢ ) ، وأبعد عن التشبه في الوتر بصلاة  
المغرب الفصل بالسلام بين الشفع والوتر كما لا يخفى ، ولهذا  
قال ابن القيم في « الزاد » ( ١٢٢ / ١ ) بعد أن ذكر حديث : « كان  
لا يسلم في ركعتي الوتر » :

« وهذه الصفة فيما نظر فقد روى أبو حاتم بن حبان في  
صحيحه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : لا توتروا بثلاث ، أوتروا

بجُمنس أو بسبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب ، قال الدار قطني :  
رواته كلهم ثقات . قال مهنا سألت أبا عبد الله ( يعني الإمام احمد )  
إلى أي شيء تذهب في الوتر ، تسلم في الركعتين ؟ قال : نعم ،  
قلت : لأي شيء ؟ قال : لأن الأحاديث فيه أقوى وأكثر عن  
النبي ﷺ . وقال حارث : سئل احمد عن الوتر ؟ قال : يسلم  
في الركعتين ، وإن لم يسلم رجوت أن لا يضره ، إلا أن التسليم  
أثبت عن النبي ﷺ . »

ويتخلص من كل ما سبق أن الايتار باي نوع من هذه  
الأنواع المتقدمة جائز حسن وأن الايتار بثلاث بتشديد  
كصلاة المغرب لم يأت فيه حديث صحيح صريح ، بل هو لا  
يخلو من كراهة ، ولذلك نختار ان لا يقعد بين الشفع والوتر  
واذا قعد سلم ، وهذا هو الأفضل لما تقدم . والله الموفق  
لارب سواه .

#### ٨ - الترغيب في احسان الصلوة والترهيب من اساءتها

ايها القاريء الكريم ! أنت الآن في شهر الصيام والقيام  
شهر رمضان المبارك ، فعليك أن تكون فيه مثال المؤمن  
الصالح - المطيع لربه ، والمتبع لسنة نبيه ، في كل ما جاء به

عن ربه ، وخاصة فيما يتعلق بإقامة هذه العبادة العظيمة ( صلاة التراويح ) ، فقد قال فيها رسول الله ﷺ : « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه الشيخان وغيرهما . وقد عانت مما سبق في هذه الرسالة شيئاً طيباً به من صفة صلاته ﷺ في قيام رمضان من حيث أحسان الصلاة فيه وإطالتها ، مثل قول عائشة رضي الله عنها « .... يصلي أربعاً فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعاً فلا تسئل عن حسنهن وطولهن » وقولها : « يكث في سجوده قدر ما يقرأ أحدكم خمسين آية » ، وقول حذيفة « .... ثم قرأ البقرة ( يعني في الركعة الأولى ) ثم ركع فكان ركوعه مثل قيامه » ، ثم ذكر القيام بعد الركوع والسجود نحو ذلك ، وعلمت أيضاً أن السلف في عهد عمر رضي الله عنه كانوا يطيلون القراءة في صلاة التراويح فيقرأون فيها نحو الثلاثمائة آية حتى كانوا يعتمدون على العصي من طول القيام ، وما كانوا يتصرفون من الصلاة إلا مع الفجر . (١)

---

« ١ » وقد تغافل عن هذه الحقيقة مؤلفو « الاحاب » فلم يهتموا بالنظر إليها ولا كتبوا كلمة واحدة في حض الناس عليها كأنها لا تهمهم مطلقاً . =

فهذا يجب أن يكون حافزاً لنا جميعاً على أن نقرب في صلاتنا للتراويح من صلاتهم لها قدر الطاقة ، فننطلق القراءات فيها ونكثر من التسبيح والذكر في الركوع والسجود وما بين ذلك<sup>(١)</sup> حتى نشعر ولو بشيء من الخشوع الذي هو روح الصلاة وإيها ، هذا الخشوع الذي أخاذه كثير من المصايين لهذه الصلاة لحرقهم على أدائها بعدد العشرين المزعوم عن عمر إدوان عناية بالاطمئنان فيها ، بل ينقرونها نقر الديكة وكأنهم دواليب وآلات صاعدة هابطة بصورة آلية لا يمكنهم ذلك من التدبر فيما يسمعون من كلام الله تبارك وتعالى ، بل يصعب على الإنسان متابعتهم إلا بشق النفس !

أقول هذا ، مع العلم بأن هناك غير قليل من أئمة المساجد قد تذهبوا في الآونة الأخيرة الى ما وصلت اليه صلاة التراويح من سوء الأداء ، فعادوا يصلونها إحدى عشرة ركعة بشيء

---

= بل انصرفوا فيها الى قضية أخرى حيث حرصوا على الإصرار على العشرين ركعة كفيها اتفق أدائها ولو كانت مخالفة أصلاً رسول الله صلى الله عليه وسلم تماماً وكيفاً ! واحدهم إمام في المسجد فانظروا اليه كيف يسلمها ! (١) استعن على معرفة الأذكار المشار إليها بكتابتنا « صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم » . فإنه أصبح كتاب واجبه في موضوعه والحمد لله .

من الطمأنينة والخشوع ، زادهم الله توفيقاً الى العمل بالسنة  
واحياؤها ، وكثر من امثالهم في دمشق وغيرها .

الارهابيت في الترغيب في احسان اداء الصلاة

والترهيب من اسائها

وتشجيعاً لهم ولا على الاستمرار في احسان الصلاة والاستزادة  
منه وتحذيراً للمسيئين في اداء صلاة التراويح وغيرها اسوق  
بعض الاحاديث الصحيحة الواردة في الترغيب في احسانها  
والترهيب من اسائها فأقول :

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً دخل المسجد  
يصلي ورسول الله ﷺ في ناحية المسجد فجاء فسلم عليه فقال له  
[ وعليك السلام ] إرجع فصل فإنك لم تصل ، فرجع فصل ثم  
سلم ، فقال : وعليك [ السلام ] إرجع فصل فإنك لم تصل ،  
قال في الثالثة ، فأعلمني ، قال : إذا قمت الى الصلاة فأسبغ  
الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ، وقرأ بما تيسر معك من القرآن  
ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع رأسك حتى تعتدل

قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تستوي وتطمئن  
جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تستوي  
قائماً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها .

اخرجه البخاري ( ١٩١/٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٣١/١١ ، ٤٦٧ )  
ومسلم ( ١٠/١١ - ١١ ) وغيرهما .

٣ - عن أبي مسعود البصري قال : قال رسول الله ﷺ :  
« لا تجزي صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود »  
رواه أبو داود ( ١٣٦/١ ) والنسائي ( ١٦٧/١ ) والترمذي  
( ٥١/٢ ) وابن ماجه ( ٢٨٤/١ ) والدارمي ( ٣٠٤/١ ) والطحاوي  
في « المشكل » ( ٨٠/١ ) والطيالسي ( ٩٧/١ ) واحمد ( ١١٩/٤ )  
والدارقطني ( ص ١٣٣ ) وقال : « اسناد ثابت صحيح » ، وهو  
كما قال ، وقد صرح الاعمش بالتحديث في رواية الطيالسي .

٣ - عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال :  
« إن أسوأ الناس سرقة الذي يسرق صلاته » قالوا :  
يا رسول الله ، وكيف يسرق صلاته ؟ قال : لا يتم ركوعها  
وسجودها .

اخرجه الحاكم ( ٢٢٩/١ ) وصححه ووافقه الذهبي ، وله

شاهد عنده من حديث أبي قنافة ، وآخر عند مالك ( ١٨١/١ )  
عن النعمان بن مرة ، وسنده صحيح مرسل ، وثالث عند  
الطيالسي ( ٩٧/١ ) عن أبي سعيد وصححه السيوطي في « تنوير  
الحوالك » .

ح - عن امراء الاجناد: عمرو بن العاص وخالد بن الوليد  
وشرحبيل بن حسنة ويزيد بن أبي سفيان قالوا :  
« رأى رسول الله ﷺ رجلاً لا يتم ركوعه ، وينقر في  
سجوده وهو يصلي ، فقال : لو مات هذا على حاله هذه مات على  
غير ملة محمد [ ينقر صلاته كما ينقر الغراب الدم ] ! مثل الذي  
لا يتم ركوعه وينقر في سجوده مثل الجائع الذي يأكل التمرة  
والتمرتين لا يغنيان عنه شيئاً » .

رواه الآجري في « الاربعين » والبيهقي ( ٨٩/٢ ) بسند  
حسن ، وقال المنذري ( ١٨٢/١ ) : « رواه الطبراني في  
الكبير وأبو يعلى بإسناد حسن وابن خزيمة في صحيحه » .

٥ - عن طلق بن علي رضي الله عنه قال : قال رسول  
الله ﷺ :

« لا ينظر الله الى صلاة عبد لا يتم صلبه بين ركوعها  
وسجودها » .

رواه احمد (٢٢/٤) والطبراني في « الكبير » والضياء  
المقدسي في « المختارة » (٢/٣٧) وسنده صحيح ، وله شاهد في  
المسند (٥٢٥/٢) ورجاله موثقون وصححه الحافظ العراقي في  
« تخريج الأحياء » (١٣٢/١) وقال المنذري (١٨٣/١) :  
« أسنده جيد » !

٦ - عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال : سمعت رسول  
الله ﷺ يقول :

« إن العبد ليصلي الصلاة ما يكتب له منها إلا عشرها ،  
' تسعها ، ثلثها ، سبعها ، سدسها ، خمسها ، ربعها ، ثلثها ، نصفها »<sup>(١)</sup> .  
رواه أبو داود (١٢٧/١) والبيهقي (٢٨١/٢) واحمد  
(٣٢١، ٣١٩/٤) من طريقين عنه صحيح أحدهما الحافظ العراقي ،  
وأخرجه ابن حبان في صحيحه كما في « الترغيب » (١٨٤/١) .  
٧ - عن عبد الله بن الشخير قال :

« أتيت النبي ﷺ وهو يصلي ولجوفه أزيز<sup>(٢)</sup> كأزيز المرجل  
يعني يبكي » .

---

(١) أراد أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص حسب الخشوع والتدبر  
وعو ذلك مما يقتضي الكمال « فيض القدير » ، للناوي .  
(٢) أي حنين . و« المرجل » بكسر الميم وفتح الجيم هو القدر ، يعني  
أن لجوفه حنيناً كصوت غليان القدر .



رواه أبو داود (١٤٣/١) والنسائي (١٧٩/١) والبيهقي  
(٢٥١/٢) وإمام أحمد (٢٦٠٢٥/٤) بإسناد صحيح على شرط مسلم  
ورواه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحهما » كما في « الترغيب »  
(١٨٧/١) .

فهذه الأحاديث الشريفة تشمل بعومها وإطلاقها الصلوات  
كلها ، سواء كانت فريضة أو نافلة ، ليلية أو نهارية ، وقد نبه  
العلماء على هذا فيما يتعلق بصلاة التراويح ، فقال النووي في  
« الأذكار » (٢٩٧/٤) بشرح ابن علان ( في « باب اذكار صلاة  
التراويح » :

« وصفة نفس الصلاة كصفة باقي الصلوات على ما تقدم بيانه ،  
ويجيء فيها جميع الأذكار المتقدمة كدعاء الافتتاح ، واستكمال  
الأذكار الباقية ، واستيفاء التشهد والدعاء بعده ، وغير ذلك  
بما تقدم ، وهذا وإن كان ظاهراً معروفاً ، فلئلا نثبت عليه  
لتساهل أكثر الناس فيه وحذفهم أكثر الأذكار ، والصواب  
ما سبق » .

وقال العامري في « بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص  
السير والمعجزات والشئال » في أواخر الكتاب قبيل ٢٥ ورقة :

« وما يتعين الاعتناء به والتنبيه عليه ما اعتاده كثيرون  
من أئمة المصلين بالتراويل من الإدراج في قراءتها والتخفيف  
في أركانها وحذف أركانها وقد قال العلماء : صفتها كصفة باقي  
الصلوات في الشروط وباقي الآداب وجميع الأذكار كدعاء  
الافتتاح وأذكار الأركان والدعاء بعد التشهد وغير ذلك ،  
ومن ذلك طلبهم آيات الرحمة حتى لا يركعوا إلا عليها ، وربما  
أداهم طلب ذلك إلى تفويت أمرين مهمين من آداب الصلاة  
والقراءة وهما تطويل الركعة الثانية على الأولى والوقوف على  
الكلام المرتبط بعبءه ببعض وسبب جميع ذلك إهمال السنن  
واندراجها في القلة الاستعمال حتى صار المستعمل لها مجتهداً عند كثير  
من الناس لمخالفتها ما عليه السواد الأعظم ، وذلك لفساد الزمان ،  
وقد قال ﷺ « لا تقوم الساعة حتى يكون المعروف منكراً  
والمنكر معروفاً » فعليك بازوم السنة طالب بها نفسك وأمر  
بها من أطاعك تنج وتسلم وتنعم ، قال السيد الجليل أبو علي  
الفضيل بن عياض رحمه الله ورضي عنه ونفع به : لا تستوحش  
طرق الهدى لقلة أهلها ، ولا تغتر بكثرة الهالكين . »



## ملخص الرسالة

لقد طالت بحوث هذه الرسالة فوق ما كنا نظن ، ولكنه أمر لا مناص لنا منه لأنه الذي يقتضيه النهج العلمي في التحقيق ، فرأينا أخيراً أن نقدم الى القراء الكرام ملخصاً عنها ، لكي تكون ماثلة في ذهنه فيسهل عليه استيعابها والعمل بها إن شاء الله تعالى ، فأقول :

يتلخص منها :

أن الجماعة في صلاة التراويح سنة وليست بدعة ، لأن النبي ﷺ صلاها ليالي عديدة ، وإن تركه لها بعد ذلك إنما كان خشية أن يظنوا فريضة أحد من أمته إذا داوم عليها ، وإن هذه الخشية زالت بتمام الشريعة بوفاة ﷺ .  
وأنه ﷺ صلاها إحدى عشرة ركعة ، وأن الحديث الذي يقول أنه صلاها عشرين ، ضعيف جداً .  
وأنه لا يجوز الزيادة على الإحدى عشرة ركعة ، لأن الزيادة عليه يلزم منه الغاء فعله ﷺ له وتعطيل أقوله ﷺ :

« صلوا كما رأيتموني أصلي » ولذلك لا يجوز الزيادة -على سنة  
الفجر وغيرها .

وأننا لا نبذع ولا نضل من يصليها بأكثر من هذا العدد ،  
إذا لم تدب له السنة ولم يتبع الهوى .

وأنه لو قيل بجواز الزيادة عليه فلا شك أن الأفضل  
الوقوف عنده لقوله ﷺ : « خير الهدى هدى محمد » .

وأن عمر رضي الله عنه لم يبتدع شيئاً في صلاة التراويح ،  
ولمّا أحيا سنة الاجتماع فيها ، وحافظ على العدد المسنون فيها ،  
وأن ماروي عنه أنه زاد عليه حتى جعلها عشرين ركعة لا يصح  
شيء من طرقه ، وأن هذه الطرق من التي لا يقوي بعضها بعضاً  
واسار الشافعي والترمذي الى تضعيفها ، وضعف بعضها النووي  
والزيلعي وغيرهم .

وأن الزيادة المذكورة لو ثبتت ، فلا يجب العمل بها اليوم  
لأنها كانت لعل وقد زالت ، والاصرار عليها أدى باصحابها في  
الغالب الى الاستعجال بالصلاة والذهاب بخشوعها بل وبصحتها  
أحياناً !

وأن عدم أخذنا بالزيادة مثل عدم أخذ قضاة المحاكم الشرعية

برأي عمر في إيقاع الطلاق الثلاث ثلاثاً ولا فرق، بل أخذنا أولى  
 من أخذهم حتى في نظر المقلدين !  
 وأنه لم يثبت عن أحد من الصحابة أنه صلاها عشرين ركعة  
 بل أشار الترمذي إلى تضعيف ذلك عن علي .  
 وأنه لا إجماع على هذا العدد .  
 وأنه يجب التزام العدد المسنون لأنه الثابت عنه ﷺ وعن  
 عمر وقد أمرتا باتباع سنته ﷺ وسنة الخلفاء الراشدين .  
 وأن الزيادة عليه أنكره مالك وابن العربي وغيرهما  
 من العلماء .

وإنه لا يلزم من إنكار هذه الزيادة الإنكار على الذين  
 أخذوا بها من الأئمة المجتهدين ، كما لا يلزم من مخالفتهم الطعن  
 في علمهم أو تفضيل المخالف عليهم في العلم والفهم .  
 وأنه وإن لم تجز الزيادة على إحدى عشرة ركعة ، فالأقل  
 منه جائز حتى الإقتصار على ركعة واحدة منها لثبوت ذلك في  
 السنة ، وقد فعله السلف .

وأن الكيفيات التي صلى بها رسول الله ﷺ الوتر كلها  
 جائزة وأفضلها أكثرها والتسليم بين كل ركعتين .



هذا آخر ما يسر الله تبارك وتعالى لي جمعه في ( صلاة  
التراويح ) فاذا وفقت فيها للصواب فالفضل لله تبارك وتعالى  
وله الفضل والمنه وان كانت الأخرى فأنا أرجو كل من يقف  
فيها على ما هو خطأ أن يرشدنا إليه والله تبارك وتعالى يتولى جزاءه .  
وسبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،  
استغفرك وأتوب إليك .  
وصلّى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم .  
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



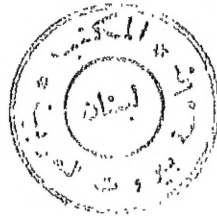
تحفة العيد :

انتظروا قريباً جداً

الرسالة الثانية



« صبرة العبد في الصلاة هو السنة »







2019/01/01

Hassan  
20/01

٤٢٩٩

~~6~~  
1945 104

**DUE DATE**

[illegible]